المملكة المغربية
Royaume du Maroc
البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers

Press -Book

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

مجلس المستشارين.. الملتقى البرلماني الثالث للجهات

بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من شركائه الدوليين

. الأربعاء 19 دجنبر 2018 .

إعداد: خلية الإعلام بديوان السيد رئيس مجلس المستشارين

رسالة الملك إلى الملتقى البرلماني الثالث للجهات بالرباط

ASSABAH
الصباح

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رسالة سامية إلى المشاركين في أشغال الملتقى البرلماني الثالث للجهات، الذي افتتحت أشغاله الأربعاء بالرباط. وفي ما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد عبد اللطيف المنوني:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول لله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نتوجه إلى ملتقاكم، الذي ما فتئنا نضفي رعايتنا السامية على فعالياته، منذ إنشائه، انطلاقا من حرصنا على إنجاح الورش الإصلاحي الهيكلي للجهوية المتقدمة، الذي نضعه في صلب توجهاتنا الاستراتيجية، من أجل ترسيخ مسار التحديث المؤسسي لبلادنا، وتوطيد بناء مغرب التضامن، والكرامة، والعدالة الاجتماعية والمجالية، والنهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة لفائدة كافة المواطنين.

وبهذه المناسبة، يطيب لنا أن نثمن نهج الاستمرار في التفكير المنتظم والاقتراح المتواصل الذي اختاره مجلس المستشارين، بمعية شركائه المؤسساتيين، من مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي، ومجلس وطني لحقوق الإنسان، وجمعيات جهات وجماعات المغرب، الذين بادروا إلى تنظيم النسخة الثالثة من الملتقى البرلماني للجهات.

وإننا لنتطلع إلى أن تشكل هذه الدورة فرصة سانحة لتعميق النقاش البناء، واقتراح الحلول الخلاقة، والعملية المناسبة، من أجل اضطلاع الجهوية المتقدمة بدور محوري، كرافعة قوية لإنتاج الثروة المادية واللامادية، وتوفير فرص الشغل، لاسيما للشباب، وإدماج مختلف الفئات الاجتماعية، وضمان المشاركة المواطنة الواسعة والمسؤولة، والمساهمة في النهوض بالتنوع الثقافي لبلادنا، في إطار مقومات هويتنا الوطنية الموحدة.

ولا يخفى عليكم بأن النهوض الأمثل بهذا الورش الحاسم، لا يتوقف فقط على حجم الصلاحيات المخولة للجماعات الترابية، خاصة الجهات، بل يرتبط أساسا بكيفية ممارستها، وقدرة كافة الفاعلين، لاسيما المنتخبين، على التحلي بروح المسؤولية العالية، وترجيح العمل الجماعي البناء، والهادف إلى جعل خدمة المواطن أولوية الأولويات وتجاوز كل الاعتبارات الضيقة.

ذلك أن المغاربة لا يريدون مؤسسات جهوية حبرا على ورق، وإنما يتطلعون لجهات فاعلة، تتجاوب مع انشغالاتهم الملحة، وتساهم في تحسين معيشهم اليومي.

حضرات السيدات والسادة،

إن التدابير والأوراش التي بادرنا إلى إطلاقها في الآونة الأخيرة، لاسيما منها المتعلقة باللاتركيز الإداري، وإصلاح منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، ومنظومة التكوين المهني، وإعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي للمراكز الجهوية للاستثمار، تندرج ضمن منظورنا الشامل، الهادف لتوفير أسباب النجاح لمسار التنمية الجهوية، والرفع من وتيرة تفعيله، وتأهيل جميع الجهات لممارسة اختصاصاتها على أحسن وجه.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد اليوم على ضرورة الحرص على التناسق والتكامل بين المهام الموكولة لكل الفاعلين العموميين الترابيين، وخاصة منهم الجماعات الترابية، علما بأن القوانين المنظمة لهذه الجماعات حددت للجهات مهام النهوض بالتنمية المندمجة والدائمة، كما رسمت لمجالس العمالات والأقاليم مهام النهوض بالتنمية الاجتماعية، خاصة في المجال القروي كما في المجالات الحضرية، وسطرت للجماعات مهام تقديم خدمات القرب للساكنة.

وفي هذا الصدد، ندعوكم للمساهمة في التفكير في وضع إطار منهجي، محدد من حيث الجدولة الزمنية، لمراحل ممارسة الجهات لاختصاصاتها، بشكل يراعي متطلبات التكامل بين الاختصاصات الذاتية والمشتركة والمنقولة، آخذا بعين الاعتبار أيضا القدرات المالية والتدبيرية الخاصة بكل جهة، مع استحضار الحلول المؤسساتية الحديثة، التي أثبتت نجاعتها.

وإذ نسجل في هذا الصدد أن مختلف جهات المملكة قد قطعت أشواطا متفاوتة في وضع برامج التنمية الجهوية، فإن ضمان ترجمة هذه البرامج إلى منجزات فعلية متكاملة مع السياسات القطاعية على المستوى الترابي، يقتضي من الجهات عدم الاقتصار على قنوات التمويل المعتادة فقط، وإنما يتطلب إمعان التفكير في كيفية تعبئة التمويلات الضرورية لهذه البرامج وتنويعها عبر مختلف الشراكات بما فيها التعاون اللامركزي.

كما ندعو في نفس الإطار، الجهات إلى استثمار فرصة التقييمات المرحلية المقبلة لبرامج التنمية الجهوية، من أجل تقوية هندسة تمويل المشاريع المبرمجة في إطار هذه المخططات، ضمانا لواقعيتها ولنجاعتها.

وارتباطا بموضوع التمويلات، لا داعي للتذكير هنا بمحدودية الإمكانيات المالية للدولة ككل. ومن تم، فإن الجماعات الترابية مطالبة بوضع برامج تنموية وبرامج عمل تراعي هذه الإكراهات، وخاصة من خلال السهر على تدبير مواردها المالية بكل نجاعة وفعالية، وتسخيرها للاستثمار الموفر للتشغيل المنتج ولصالح الحاجيات الحقيقية والملحة للساكنة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق أن دعونا المنتخبين خلال الدورة الثانية لملتقاكم هذا، إلى ابتكار حلول محلية تتلاءم مع مشاكل الشباب.

غير أننا لاحظنا أن مبادرات الجهات بهذا الخصوص ظلت دون طموحنا، فضلا عن كونها لا تستجيب لتطلعات الفئات المعنية.

لذا، نجدد التأكيد على الطابع الأولوي غير القابل للتأجيل لهذا الموضوع، مشددين على وجه الخصوص، على العمل، وفق منهجية تشاركية، لبلورة خطط وبرامج جهوية لإدماج الشباب، مع مراعاة التكامل والانسجام مع الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، ومع برامج التنمية الجهوية.

كما ندعو الحكومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وباقي الهيئات العمومية المعنية، إلى مواكبة الجهات بهذا الخصوص، ودعمها لتحقيق هذا الهدف، بما يسهم في تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويقوي آليات الوساطة على المستوى الترابي.

ومن هذا المنطلق، فإن ملتقاكم مدعو إلى التفكير في سبل تفعيل الآليات التشاركية للحوار والتشاور، بما في ذلك كيفيات إشراك الفاعلين الجدد في مختلف الديناميات الاجتماعية على المستوى الجهوي، ضمانا لنجاعة العمل التشاركي مع المجالس الجهوية، وإبرازا للطابع الدامج لهذه الآليات، لاسيما للنساء وللشباب.

وفي هذا الإطار، فقد سبق أن دعونا الجماعات الترابية إلى أن تدرج ضمن برامجها مشاريع كفيلة بتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية والترابية، وتقليص مظاهر التهميش والإقصاء.

وإننا لنوجه هذه الجماعات إلى العمل، بشراكة مع الدولة وباقي الفاعلين الترابيين، على وضع برامج ومشاريع تهدف إلى تقوية قدرات الفئات الوسطى في المجالات الحضرية، بموازاة مع تحفيز انبثاق وتوسيع طبقة وسطى فلاحية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعلم حجم انتظاراتكم المرتبطة بتنزيل الميثاق الجديد للاتمركز الإداري، وبالمراكز الجهوية للاستثمار، في صيغتها الجديدة، اعتبارا لما أصبحت تتوفر عليه من صلاحية عملية واسعة.

وفي هذا الصدد، نوصي الجماعات الترابية أن تواكب المستجدات، وتراعي التطورات العميقة والمتسارعة، التي يعرفها المغرب والعالم من حولنا. كما يتعين عليها المبادرة لإقامة شراكات فاعلة ومنتجة مع الهياكل الإدارية اللامتمركزة، ومع الفاعلين في القطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني، ومواكبة تحسين مناخ ومساطر الاستثمار على المستوى الترابي.

ويظل اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة، حجر الزاوية في تعزيز نجاعة المؤسسات، والنهوض بالتنمية الجهوية والمحلية المندمجة.

ومن هذ المنطلق، ندعو الجماعات الترابية وكل المشاركين في هذا الملتقى إلى إعطاء المكانة التي تستحقها لهذا الموضوع، نقاشا وتطبيقا على أرض الواقع، حتى لا تظل الحكامة مجرد شعار أجوف، بدون مضمون حقيقي، وبدون أثر ملموس في تحسين ظروف عيش المواطنين.

فمن تثمين القدرات البشرية إلى المسؤولية والمساءلة، مرورا بالأنماط التدبيرية والآليات الإنجازية الحديثة، هناك مواضيع عديدة تسائلكم، وتنتظر منكم الوقوف على الأسباب الحقيقية للوضع الراهن، من أجل إيجاد الحلول الواقعية والشفافة للمشاكل المطروحة، والتجاوب الإيجابي مع مطالب وانتظارات المواطنات والمواطنين.

وذلكم هو السبيل القويم للرفع من أداء المؤسسات، على المستوى الوطني والترابي على حد سواء، وتعزيز ثقة المواطنين فيها، والمساهمة في تحقيق التنمية المندمجة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وختامـا، نؤكـد أن خلاصـات الملـتقى البرلمـاني للجهـات، تظـل محـط تتبعنـا الـدائم، متطلعـين إلى أن تـتمخض عـن أشـغاله توصـيات ومقترحـات عمليـة تسـاهم في الإجابـة عـلى التحـديات الآنيـة والمسـتقبلية المتعلقـة بالجهويـة المتقدمة، وتغني النموذج التنموي الذي يوجد قيد البناء.

أعانكم الله، وكلل أشغالكم بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."

بنشماش يدعو إلى إحداث مرصد برلماني للجهوية المتقدمة

دعا رئيس مجلس المستشارين حكيم بنشماش يومه الأربعاء إلى إحداث مرصد برلماني للجهوية المتقدمة يعهد إليه بتتبع ورصد مستويات التقدم المحرز في شتى المجالات ذات الصلة، وإعداد تقارير دورية ترصيدا للترسانة الفكرية الداعمة للجهوية المتقدمة.

ودعا رئيس المجلس، في افتتاح الملتقى البرلماني الثالث للجهات، الذي نظمه مجلس المستشارين، إلى إحداث خلية تضم مستشارين من ذوي العضوية بالمجالس الجهوية وأطر وخبراء، يسند إليها ترجمة مخرجات الملتقى البرلماني الثالث والملتقيات السابقة، إلى مبادرات تشريعية، وذلك ارتكازا على الدور المركزي الذي يلعبه مجلس المستشارين، باعتباره رافعة مؤسساتية للجهوية المتقدمة.

إلى ذلك، شدد رئيس مجلس المستشارين، على ضرورة الانتقال إلى السرعة القصوى في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، التزاما بمضامين الرسالة الملكية

الموجهة إلى الملتقى البرلماني الثاني للجهات، التي أكدت على "أن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي"

وفي هذا الصدد، دعا بنشماش إلى تسريع وتيرة إصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري، وتتبع الحكومة عن كثب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية المتمثّلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي وتوسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم، مع الحرص على إشراك الجماعات الترابية، وبصفة خاصة المجالس الجهوية، في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمركز الإداري، بدء بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيله.

وأضاف رئيس مجلس المستشارين، أنه يتعين على الدولة أن تشجع على نهج سياسة إرادية في مجال انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها، بهدف تعزيز الخبرات والكفاءات الإدارية والتقنية اللازمة للجهات في ميادين الخصاص الذي تعاني منه المجالس الجهوية، قياسا بالأدوار المسندة إليها في مجال التنمية الترابية.

في السياق، أكد رئيس مجلس المستشارين، أن الملتقى البرلماني للجهات، منذ انطلاقه، ارتكز على منهجية تحضير دقيقة تقوم على التقييم التشاركي للمنجزات ورصد الصعوبات وانتظارات المجالس الجهوية في ارتباط بتنفيذ الإصلاحات ذات الصلة.

وأشار إلى أن المواضيع الثلاثة المطروحة على جدول أعمال الملتقى البرلماني الثالث للجهات، شكلت أرضية لمسلسل تشاوري تمكنت من خلاله المجالس الجهوية من الإفصاح عن مواقفها إزاء الصعوبات التي تعترضها، بالنسبة لكل موضوع من الموضوعات الثلاثة، مع التعبير عن مقترحات الحلول التي نراها كفيلة للارتقاء بالممارسة التدبيرية على المستوى الجهوي.

وتهم هذه المواضيع الثلاثة: الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة، والشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية، والديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية.

بنشماش: اختصاصات مجالس الجهات فضفاضة .. والتداعيات سلبية

سجل رئيس مجلس المستشارين عبد الحكيم بن شماش، الأربعاء بالرباط، أن المجالس الجهوية تعاني من إشكالية الاختصاصات، مؤكدا أن كل الجهات تجمع على غياب الدقة في تحديد العديد من الاختصاصات المسندة للمجالس الجهوية، سواء تعلق الأمر بالاختصاصات الذاتية أو بالاختصاصات المشتركة أو المنقولة. وأشار في كلمة له في افتتاح الملتقى البرلماني الثالث للجهات، الذي ينظمه المجلس بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى أن إشكالية الاختصاصات كانت له تداعيات سلبية عديدة بالنسبة لعمل المجالس الجهوية، برزت بشكل واضح في مسلسل إعداد برامج التنمية الجهوية الذي افتقد بدوره إلى الدقة والتركيز.

وأضاف أن الأمر برز أيضا في تحول الجهات إلى ممول وداعم لإنجاز مشاريع ترابية متوسطة وصغيرة تفتقد إلى الطابع الجهوي، وكذا في ظاهرة لجوء المجالس الجهوية، بشكل مفرط أحيانا، إلى توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع أطراف عدة، الشيء الذي يطرح تساؤلات حول مدى قدرة المجالس الجهوية على تتبع تنفيذ وتقييم هذا الحجم الهائل من الاتفاقيات والتعاقدات. وشدد رئيس الغرفة الثانية، على الأهمية البالغة التي يكتسيها تفعيل ورش اللاتمركز الإداري لدى المجالس الجهوية للدفع بالأمام بمسلسل الجهوية المتقدمة، مؤكدا أنه بات من اللازم على الدولة فتح ورش مراجعة القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، على ضوء الاستفادة من التجربة والممارسة الحالية، لاسيما في الجوانب المتعلقة بمسألة التحديد الدقيق للاختصاصات.

واعتبر أن المحاولات الجارية حاليا بين الدولة والجهات للاتفاق حول ميثاق مشترك يحدد بدقة مجالات تدخل المجالس الجهوية، يجب أن تبلغ مداها مهما كانت الصعوبات التي تكتنف هذه العملية، وذلك اعتبارا لأهميتها وطابعها المنهجي والتشاركي والتجريبي، بالنسبة لباقي الجماعات الترابية التي تعاني بدورها من إشكالية عدم دقة الاختصاصات المسندة لها.

وفي ما يتعلق بموضوع الحكامة الترابية والجهوية، فإن المعطيات تفيد، حسب بن شماش، أن اللجوء إلى آلية التعاقد في صيغتها الحالية على شكل اتفاقيات قطاعية وتعدد شراكات خارج إطار منهجي ومسطري محكم، يؤدي إلى تجزيئ تدخلات الدولة وتشتيت جهود وموارد الجهة، وبالتالي لا يسمح لهذه الاخيرة بأن تبرز كشريك متميز لدولة سهرت على تحقيق وحدة عمل مصالحها على المستوى المركزي والترابي.

أما في ما يخص موضوع هيكلة وتفعيل المجالس الجهوية للهيئات الاستشارية التي تنص على مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام المحلي، فإن المعطيات تفيد بأن بعض هذه الهيئات الاستشارية قد استطاعت أن ترقى إلى قوة اقتراحية وقدمت بالفعل تقارير موضوعاتية، بيد أن هذا لا ينبغي أن يحجب بعض الاكراهات التي تعترضها من قبيل عدم الإقبال على الانخراط في هاته الهيئات الاستشارية، وتسجيل الغياب المتكرر لعدد من

أعضائها، الشيء الذي ينعكس سلبا على عملها. وخلص بن شماش إلى أن ورش الجهوية المتقدمة يتطلب انخراط وتعبئة الجميع، مؤسسات وفعاليات مدنية وتنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية، وبروح عالية من المسؤولية، وتكثيف وتطوير الحوار والتشاور، من أجل العمل المشترك على دعم المشاورات التي تم إطلاقها حول ميثاق الاختصاصات، وإعداد إطار مرجعي للتعاقد بين الجهات والدولة بصفة خاصة (مقترح قانون)، والتسريع بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري، إضافة إلى تشجيع الدولة على نهج سياسة إرادية في مجال إعادة انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها، وتعزيز مشاركة واستشارة الهيئات الاستشارية الجهوية في مختلف برامج ومشاريع الجهة وتتبعها. واعتبر أنه يتعين على مجلس المستشارين، باعتباره رافعة مؤسساتية للجهوية المتقدمة، إحداث خلية تضم مستشارين من ذوي العضوية بالمجالس الجهوية وأطر وخبراء، يسند إليها ترجمة ما يمكن ترجمته من مخرجات لهذا الملتقى إلى مبادرات تشريعية؛ كما يتعين إحداث مرصد برلماني للجهوية المتقدمة يعهد إليه بتتبع ورصد مستويات التقدم المحرزة في شتى المجالات ذات الصلة، وإعداد تقارير دورية ترصيدا للترسانة الفكرية الداعمة للجهوية المتقدمة.

فضلًا عن إنشاء قطب اجتماعي في إطار اللاتمركز الإداري

الملتقى البرلماني الثاني للجهات يدعو إلى الإسراع بإطلاق مسار تشاوري بين المجالس

شددت الخلاصات الختامية وتوصيات المشاركين، في الملتقى البرلماني الثاني للجهات بتتويج أعمال هذا الملتقى، الذي نظمه الخميس، مجلس المستشارين، تحت الملك محمد السادس، على ضرورة مأسسة آلية للحوار والتشاور بين الحكومة ورؤساء مجالس الجهات، كما أكد المشاركون على ضرورة الإسراع بإطلاق مسار تشاوري بين مجالس الجهات وكافة السلطات العمومية المعنية بشأن الإطار العام للتعاقد بين الدولة والجهات والأهداف المتوخى بلوغها من خلاله.

ودعا المشاركون إلى الإعمال المستعجل بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والقاضية بإنشاء قطب اجتماعي على المستوى الجهوي في إطار اللاتمركز الإداري، معتبرين أن هذه التوصية ستمكن من تقوية

التنسيق بين الجهة والقطاعات الحكومية غير الممركزة المشكلة للقطب الاجتماعي، علاوة على ضرورة إدماج برامج التنمية الجهوية ضمن نموذج التنمية الذي سيتم إنجازه، والأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات المرتبطة بالسياسات المتعلقة بالشباب.

وأوصى المشاركون باتخاذ التدابير الإدارية والتنظيمية الملائمة لاستكمال مسلسل عدم التركيز، وتمكين المصالح الخارجية لمختلف القطاعات الحكومية المعنية من صلاحيات تمكنها من التعاقد تحت إشراف القطاع الوصي بشأن التزامات برامج التنمية الجهوية وأجرأة تلك التعاقدات، وكذا إلى إطلاق مسار تجريبي لممارسة الاختصاصات المشتركة للجهات، مع تحديد إطار تنظيمي ملائم وموحد لهذا المسار.

وأكدت التوصيات على ضرورة التفكير في إمكانية تطوير وتنويع الإطار القانوني والتنظيمي والعملي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، في إطار ممارسة الجهات لمختلف اختصاصاتها، بما في ذلك تسهيل شروط إبرام هذه الشراكات وتعبئة الموارد المالية لها، فضلًا عن استكمال مختلف القطاعات الحكومية المعنية بنشر مصالحها الخارجية على مستوى مختلف الجهات مع ملاءمة نفوذها الترابي مع التقسيم الجهوي الجديد.

ووجه المشاركون الدعوة إلى مجالس الجهات بغية استثمار أمثل للإمكانيات القانونية المتاحة المتعلقة بإحداث مجموعات الجهات ومجموعات الجماعات الترابية للإجابة على التحديات المتعلقة بأجرأة سياسات عمومية قطاعية تهم وحدات سوسيو مجالية متباينة، وكذا استثمار مخرجات مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتقوية بعد التنمية المستدامة والعدالة المناخية في أجندة السياسات العمومية الترابية للجهات، وكذا تنظيم لقاء تشاوري مع المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات في مجال التدبير المالي للجهات. وناشد المشاركون، أيضًا مجالس الجهات وأعضاء اللجان الدائمة إلى مراعاة القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، وبالطفولة والشباب ومختلف أطوار الحياة والإعاقة، مشددين على أن رؤساء مجالس الجهات مطالبين، على الخصوص، بمأسسة استقبال مقترحات المواطنين وجمعيات المجتمع المدني المتعلقة بإعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية وذلك شهرًا قبل موعد الدورة العادية لشهر يوليو من كل عام، مع إمكانية تنظيم استشارات عمومية

لساكنة الجهة بخصوص كل مسألة تندرج ضمن اختصاصات الجهة، على شكل جلسات حوارات جهوية، أو ورشات موضوعاتية أو مجالية. ودعا المشاركون رئيس مجلس المستشارين بتنسيق مع المجالس الجهوية والإدارة الترابية إلى إحداث آلية للتتبع تسهر، على الخصوص، على استثمار نتائج الملتقى البرلماني للجهات في أعمال التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، وكذا على تتبع إعمال الأولويات الواردة في أرضية العمل.

خاص عن الملتقى البرلماني للجهات.. ورش الجهوية لإعادة صياغة نسق الدولة

يشكل الملتقى البرلماني للجهات أبرز حدث سنوي ينظمه مجلس المستشارين، إلى جانب المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، ليكرس المجلس دوره الفاعل باعتباره فضاء للنقاش العمومي حول القضايا الكبرى التي تهمّ مجالات التنمية والشأن الاجتماعي.

وسلط الملتقى البرلماني الثالث للجهات، الذي التأم اليوم الأربعاء، الضوء على قضية محورية تكتسي راهنية خاصة، ويتعلق الأمر بقضية الجهوية، بعد مرور ثلاث سنوات على إقرار الإصلاح الجهوي الجديد.

ومن بين الأهداف الأساسية التي سطرتها الدورة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات، الاستشراف الجماعي لأجوبة وحلول عملية للأسئلة ذات الصلة بالحكامة الجهوية في ممارسة المجالس الجهوية اختصاصاتها وفي اعتمادها المقاربة التشاركية لتدبير الشأن الجهوي بمناسبة انتصاف ولاية هذه المجالس، ومدى سماح الاختصاصات الجديدة الممنوحة للجهة بإقرار مبدأ

التدبير الحر، الذي يخول لها سلطة التداول بكيفية ديمقراطية وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها، وكذا قدرة الإمكانات المالية الجهوية الجديدة على تعزيز مكانة الجهة كفاعل في التنمية الترابية والاندماج المجالي، ومدى نجاعة الإمكانات المتاحة التي أقرها المشرّع للمجالس الجهوية المنتخبة في خلق مرافق عامة (مثل وكالة تنمية الجهة) للنهوض بالرهانات التنموية والاجتماعية في الجهة.

بعثة صحيفة"le12.ma" ، تابعت بالكلمة والكاميرا، من مقر مجلس المستشارين، فعاليات الملتقى البرلماني الثالث للجهات.. إنطلاقا من قاعدة الجهوية كورش لإعادة صياغة نسق الدولة.. وأعدت "خاص" عن هذا الحدث الذي افتُتح برسالة ملكية، تناولها الاعلام الرسمي للدولة تحت عنوان: "جلالة الملك: المغاربة لا يريدون مؤسسات جهوية تظل"حبرا على ورق" .. والبداية منها.

الملك و إنجاح ورش الجهوية

أكد الملك محمد السادس حرصه على إنجاح ورش الجهوية المتقدمة، الذي يضعه في صلب توجهاته الإستراتيجية "من أجل ترسيخ مسار التحديث المؤسسي لبلادنا، وتوطيد بناء مغرب التضامن والكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية، والنهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة لفائدة كافة المواطنين"، كما ورد في الرسالة الملكية الموجَّهة إلى المشاركين في أشغال الملتقى البرلماني الثالث للجهات، الذي ينظمه مجلس المستشارين، والذي افتتحت أشغاله اليوم الأربعاء في مقر الغرفة الثانية.

وثمّنت الرسالة الملكية، التي تلاها مستشار الملك، عبد اللطيف المنوني، "نهج الاستمرار في التفكير المنتظم والاقتراح المتواصل الذي اختاره مجلس المستشارين، بمعية شركائه المؤسساتيين، من مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي، ومجلس وطني لحقوق الإنسان، وجمعيات جهات وجماعات المغرب، الذين بادروا إلى تنظيم النسخة الثالثة من الملتقى البرلماني للجهات."

وشدد الملك في رسالته إلى المشاركين في أشغال الملتقى على تطلعه إلى أن تشكل هذه الدورة "فرصة سانحة لتعميق النقاش البناء، واقتراح الحلول الخلاقة، والعملية المناسبة، من أجل اضطلاع الجهوية المتقدمة بدور محوري، كرافعة قوية لإنتاج الثروة المادية واللامادية، وتوفير فرص الشغل، لا سيما للشباب، وإدماج مختلف الفئات الاجتماعية، وضمان المشاركة المواطنة الواسعة والمسؤولة، والمساهمة في النهوض بالتنوع الثقافي لبلادنا، في إطار مقومات هويتنا الوطنية الموحدة."

ونبّهت الرسالة الملكية إلى أن "النهوض الأمثل بهذا الورش الحاسم لا يتوقف فقط على حجم الصلاحيات المخولة للجماعات الترابية، خاصة الجهات، بل يرتبط أساسا بكيفية ممارستها، وقدرة كافة الفاعلين، لا سيما المنتخبين، على التحلي بروح المسؤولية العالية، وترجيح العمل الجماعي

البنّاء، والهادف إلى جعل خدمة المواطن أولوية الأولويات وتجاوز كل الاعتبارات الضيقة."

وأكدت الرسالة الملكية أن "المغاربة لا يريدون مؤسسات جهوية حبرا على ورق، وإنما يتطلعون إلى جهات فاعلة، تتجاوب مع انشغالاتهم الملحّة وتسهم في تحسين معيشهم اليومي."

وارتباطا بموضوع التمويلات، نبه الملك إلى "محدودية الإمكانات المالية للدولة ككل. ومن تم، فإن الجماعات الترابية مطالبة بوضع برامج تنموية وبرامج عمل تراعي هذه الإكراهات، وخاصة من خلال السهر على تدبير مواردها المالية بكل نجاعة وفعالية، وتسخيرها للاستثمار الموفر للتشغيل المنتج ولصالح الحاجيات الحقيقية والملحة للساكنة."

وانتقد الملك تقصير المنتخبين في ابتكار حلول محلية تتلاءم مع مشاكل الشباب، مؤكدا أن مبادرات الجهات بهذا الخصوص "ظلت دون طموحنا، فضلا عن كونها لا تستجيب لتطلعات الفئات المعنية."

وجدد التأكيد على "الطابع الأولوي غير القابل للتأجيل لهذا الموضوع"، مشددا بالخصوص، على "العمل، وفق منهجية تشاركية، لبلورة خطط

وبرامج جهوية لإدماج الشباب، مع مراعاة التكامل والانسجام مع الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، ومع برامج التنمية الجهوية."

بنشماش و المرصد البرلماني

كانت أهم مبادرة تم الإعلان عنها في الملتقى البرلماني الثالث للجهات هي مبادرة رئيس مجلس المستشارين، حكيم بنشماش، الداعية إلى إحداث مرصد برلماني للجهوية المتقدمة يعهد إليه بتتبع ورصد مستويات التقدم المحرَز في شتى المجالات ذات الصلة، وإعداد تقارير دورية ترصيدا للترسانة الفكرية الداعمة للجهوية المتقدمة.

إلى ذلك، شدد رئيس مجلس المستشارين، على ضرورة الانتقال إلى السرعة القصوى في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، التزاما بمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى الملتقى البرلماني الثاني للجهات، التي أكدت على "أن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي"

وفي هذا الصدد، دعا بنشماش إلى تسريع وتيرة إصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري، وتتبع الحكومة عن كثب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية

المتمثّلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي وتوسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم، مع الحرص على إشراك الجماعات الترابية، وبصفة خاصة المجالس الجهوية، في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمركز الإداري، بدء بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيله.

بوعياش..الأولوية لملاءمة التشريعات

أكدت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمينة بوعياش، أن مواصلة ملاءمة التشريعات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، عملية مستعجلة بما يعزز تفعيل الجهوية المتقدمة.

وقالت بوعياش، التي تشارك في أول نشاط رسمي لها بعد تعيينها في منصبها الجديد خلفا لإدريس اليزمي، إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من منطلق انخراط المغرب في العديد من الآليات الدولية، لا سيما العهد الدولي للحقوق للاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الذي يؤطر معظم الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، يعطي الأولوية لملاءمة

التشريعات الوطنية مع التزامات المغرب الدولية، مشيرة إلى أن المجلس قدم آراء ومذكرات حول العديد من مشاريع القوانين.

وكشفت أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أصدر، بناء على ذلك، إلى حدود شهر دجنبر 2017، ثمان مذكرات، تهم خمسة منها مواضيع ذات صلة بأهداف التنمية من زوايا مختلفة.

بودرا.. الجهات و ممارسة لاختصاصات

شدد رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات محمد بودرا، على أهمية الإحاطة بالقضايا التي تهم مسار ورش الجهوية المتقدمة، التي يوفرها الملتقى البرلماني للجهات، على نحو منتظم ودوري، متسائلا

عن مدى استجابة القوانين التنظيمية للجهة وللجماعات الترابية الأخرى، لكل الانشغالات والإنتظارات المعبر عنها من أجل تعميق الديمقراطية وتوسيع دور الجماعات الترابية في تحقيق التنمية، وتطوير آليات المشاركة في الشأن المحلي، وتنزيل مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة المنصوص عليها في الدستور.

وقال بودرا إن الاختصاصات المخولة للجهات تمنحها سلطة مهمة في المجالات الأساسية داخل دائرتها الترابية، إلا أن ممارستها رهينة بتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة. ذلك، أن الموارد المالية كما تعلمون، تعتبر حجر الزاوية في نظام اللامركزية الإدارية، وشرطا أساسيا لنجاح أي تجربة ديمقراطية محلية بشكل عام.

وأضاف أن استمرار الجماعة الترابية في القيام بمهمتها على أحسن وجه، مشروط بتمكينها من الوسائل اللازمة لتحقيق مهامها وأهدافها، انسجاما مع الإرادة الملكية السامية المعبر عنها في عدد من المناسبات، لاسيما الرسالة السامية التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر الرابع لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الإفريقية المنعقد بالرباط في أكتوبر 2013 ، عندما قال جلالته : "ووعيا منا بجسامة المسؤولية الملقاة على مختلف المسؤولين والفاعلين الجهويين والمحليين في مجال التأسيس لحكامة جيدة إقتصادية واجتماعية وتنموية على المستوى الترابي، ما فتئنا نحث الدولة على مدهم بالآليات القانونية والوسائل المالية والبشرية

الضرورية حتى يتمكنوا من الاضطلاع الأمثل بالمسؤوليات المنوطة بهم في مجال التنمية، وتدعيم خدمات القرب التي أصبحت اليوم مطالب ملحة، يتعين الاستجابة الملائمة لها، وإدراجها في صلب اهتمامات السياسات العمومية المحلية.”

أبرز توصيات.. صوت الجهات

أوصى الملتقى البرلماني الثالث للجهات بضرورة تسريع وتيرة تفعيل الإصلاح الجهوي بما يتلاءم مع تطلعات المغرب وساكنته في إرساء دعائم الجهوية المتقدمة.

وثمّن المشاركون في الملتقى مبادرة رئيس المجلس، حكيم بنشماش، بالدعوة إلى إحداث مرصد برلماني للجهات، مطالبين بوضع اللبنات الأساسية لهذا المرصد.

وطالب المشاركون في الملتقى بمواصلة المشاورات بشأن ميثاق الاختصاصات وتحديد مسؤوليات الدولة والجهات، مشدّدين على ضرورة إضفاء الطابع القانوني على مضمون ميثاق تفعيل الاختصاصات. ومطالبين بوضع إطار تنظيمي يحدد كيفية ممارسة الاختصاصات المشتركة.

كما طالب المشاركون في الملتقى بضرورة تسريع إخراج النصوص التطبيقية ذات الصلة باللاتمركز الإداري وتوسيع الصلاحيات المخولة للجهات، وكذا بالعمل على رفع قدرات الهيآت الاستشارية، وضرورة نهج الدولة سياسة إرادية في مجال إعادة انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها بما يضمن النجاعة والفعالية في الأداء.

الحدث: بنشماش يدعو إلى إحداث مرصد برلماني للجهوية المتقدمة

دعا رئيس مجلس المستشارين حكيم بنشماش، اليوم الأربعاء، إلى إحداث مرصد برلماني للجهوية المتقدمة يعهد إليه بتتبع ورصد مستويات التقدم المحرز في شتى المجالات ذات الصِّلة، وإعداد تقارير دورية ترصيدا للترسانة الفكرية الداعمة للجهوية المتقدمة.

ودعا رئيس المجلس، في افتتاح الملتقى البرلماني الثالث للجهات، الذي نظمه مجلس المستشارين، إلى إحداث خلية تضم مستشارين من ذوي العضوية بالمجالس الجهوية وأطر وخبراء، يسند إليها ترجمة مخرجات الملتقى البرلماني الثالث والملتقيات السابقة، إلى مبادرات تشريعية، وذلك ارتكازا على الدور المركزي الذي يلعبه مجلس المستشارين، باعتباره رافعة مؤسساتية للجهوية المتقدمة.

وشدد رئيس مجلس المستشارين، على ضرورة الانتقال إلى السرعة القصوى في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، التزاما بمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى الملتقى البرلماني الثاني للجهات، التي أكدت على "أن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي".

وفي هذا الصدد، دعا بنشماش إلى تسريع وتيرة إصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادىء ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري، وتتبع الحكومة عن كثب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية المتمثّلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي وتوسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم، مع الحرص على إشراك الجماعات الترابية، وبصفة خاصة المجالس الجهوية، في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمركز الإداري، بدء بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيله.

وأضاف رئيس مجلس المستشارين، أنه يتعين على الدولة أن تشجع على نهج سياسة إرادية في مجال انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها، بهدف تعزيز الخبرات والكفاءات الإدارية والتقنية اللازمة للجهات في ميادين الخصاص

الذي تعاني منه المجالس الجهوية، قياسا بالأدوار المسندة إليها في مجال التنمية الترابية.

في هذا السياق، أكد رئيس مجلس المستشارين، أن الملتقى البرلماني للجهات، منذ انطلاقه، ارتكز على منهجية تحضير دقيقة تقوم على التقييم التشاركي للمنجزات ورصد الصعوبات وانتظارات المجالس الجهوية في ارتباط بتنفيذ الإصلاحات ذات الصلة.

وأشار إلى أن المواضيع الثلاثة المطروحة على جدول أعمال الملتقى البرلماني الثالث للجهات، شكلت أرضية لمسلسل تشاوري تمكنت من خلاله المجالس الجهوية من الإفصاح عن مواقفها إزاء الصعوبات التي تعترضها، بالنسبة لكل موضوع من الموضوعات الثلاثة، مع التعبير عن مقترحات الحلول التي نراها كفيلة للارتقاء بالممارسة التدبيرية على المستوى الجهوي.

وتهم هذه المواضيع الثلاثة: "الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة"، و" الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية"، و"الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية".

بن شماش يدعو لإحداث مرصد برلماني للجهوية المتقدمة

دعـا حكـيم بنشـماش، رئـيس مجلـس المستشـارين، جميـع المؤسسـات والفعاليـات المدنيـة والتنظيمـات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية، إلى الانخـراط بـروح عاليـة مـن المسـؤولية في ورش الجهويـة المتقدمـة، بغايـة التجسيد الفعلي والناجع للتحول التاريخي الذي يحمله هذا الورش.

وأعلن بنشماش في مداخلة ألقاها صباح يومه الأربعاء، في الجلسة الافتتاحية للملتقى البرلماني الثالث للجهات، المنظم من طرف مجلس المستشارين، بأنه "على مستوى مجلس المستشارين، باعتباره رافعة مؤسساتية للجهوية المتقدمة، سيتعين إحداث خلية، تضم مستشارين من ذوي العضوية بالمجالس الجهوية وأطر وخبراء، يسند إليها ترجمة ما يمكن ترجمته من مخرجات هذا الملتقى إلى مبادرات تشريعية؛ كما سيتعين إحداث مرصد برلماني للجهوية المتقدمة يعهد إليه بتتبع ورصد مستويات التقدم المحرزة

في شتى المجالات ذات الصلة، وإعداد تقارير دورية ترصيدا للترسانة الفكرية الداعمة للجهوية المتقدمة."

وأكد بنشماش في ذات المداخلة بأن الملتقى البرلماني الثالث للجهات يلتئم في ظل سياق خاص، يتسم بدخول ورش الجهوية المتقدمة مرحلة حاسمة فيما يتعلق بوضعه حيّز التنفيذ على ضوء ما ورد في الرسالة الملكية الموجهة للملتقى الثاني للجهات، مذكرا في ذات الوقت بأن الملتقى البرلماني للجهات ومنذ انطلاقته، ارتكز على منهجية تحضير دقيقة تقوم على التقييم التشاركي للمنجزات ورصد الصعوبات وانتظارات المجالس الجهوية في ارتباط بتنفيذ الإصلاحات ذات الصلة.

وأوضح بنشماش بأن المواضيع الثلاثة المطروحة على جدول أعمال الملتقى البرلماني للجهات، قد شكلت أرضية لمسلسل تشاوري تمكنت من خلاله المجالس الجهوية من الإفصاح عن موقفها إزاء الصعوبات التي تعترضها، محيطا المشاركات والمشاركين بالملتقى، ببعض الخلاصات الأولية التي أفضى إليها تحليل المعطيات والملاحظات الواردة عن مجالس الجهات.

وقال رئيس مجلس المستشارين إن "كل الجهات تجمع على غياب الدقة في تحديد العديد من الاختصاصات المسندة للمجالس الجهوية، سواء تعلق الأمر بالاختصاصات الذاتية أو بالاختصاصات المشتركة أو المنقولة"، مضيفا بأن هذا الأمر سيكون له "تداعيات سلبية عديدة، بالنسبة لعمل المجالس الجهوية، برزت بشكل واضح في مسلسل إعداد برامج التنمية الجهوية الذي افتقد بدوره إلى الدقة والتركيز مما جعل من هذه البرامج خليطا من المشاريع والأهداف لا رابط بينها؛ كما برزت هذه التداعيات في تحول الجهات إلى ممول وداعم لإنجاز مشاريع ترابية متوسطة وصغيرة تفتقد إلى الطابع الجهوي "، بالإضافة إلى ذلك "لجوء المجالس الجهوية، بشكل مفرط أحيانا، إلى توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع أطراف عدة، الشيء الذي يطرح تساؤلات حول مدى قدرة المجالس الجهوية على تتبع تنفيذ وتقييم هذا الحجم الهائل من الاتفاقيات والتعاقدات."

وشدد بنشماش على " أن المحاولات الجارية حاليا بين الدولة والجهات للاتفاق حول ميثاق مشترك يحدد بدقة مجالات تدخل المجالس الجهوية، يجب أن تبلغ مداها مهما كانت الصعوبات التي تكتنف هذه العملية، وذلك

اعتبارا لأهميتها وطابعها المنهجي والتشاركي والتجريبي، بالنسبة لباقي الجماعات الترابية التي تعاني بدورها من إشكالية عدم دقة الاختصاصات المسندة لها."

وعلى صعيد آخر، دعا حكيم بنشماش إلى "إعداد إطار مرجعي للتعاقد بين الجهات والدولة بصفة خاصة، بغاية تأمين مكانة الصدارة التي تحتلها الجهات، كالملاءمة على مستوى برمجة السياسات والبرامج العمومية على صعيد الدولة وبين هذه الأخيرة والجماعات الترابية."

كما حث بنشماش على "التسريع بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري وتتبع الحكومة عن كثب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية المتمثلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي وتوسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارته."

هذه توصيات الملتقى البرلماني الثالث للجهات الذي نظمه مجلس المستشارين

في إطار فعاليات الملتقى البرلماني للجهات في نسخته الثالثة المنعقد تحت الرعاية الملكية اليوم الأربعاء 19 دجنبر 2018، ألقى المستشار الملكي عبد اللطيف المنوني، رسالة ملكية تضمنت توجيهات وأفكار تهدف إلى تطوير ودعم البناء المؤسساتي الجهوي بالمملكة .وشكل مضمون هذه الرسالة أرضية مرجعية تفاعل معها المشاركات والمشاركون في أشغال الورشات المنظمة في إطار هذا الملتقى.

كما تتبع الحاضرون كلمة رئيس مجلس المستشارين التي ركز فيها على أهمية الحوار كمنهج أساسي لتطوير العمل الجهوي، مذكرا بأن الموضوعات التي تم اختيارها لهذا الملتقى الثالث مستلهمة من الرسالة الملكية الموجهة للملتقى البرلماني الثاني للجهات، ومقترحا لمجموعة من الأفكار التي يرى بأنها جديرة بأن تعرض على أنظار المشاركين في هذا الملتقى.

وتميزت الجلسة الافتتاحية كذلك بتدخلات كل من أحمد رضا الشامي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي، وأمينة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان و رئيس جمعية رؤساء المجالس الجهوية، ورئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات.
بعد ذلك، توزع المشاركون على الورشات الثلاث المبرمجة في إطار هذا الملتقى، ويتعلق الأمر بورشة الاختصاصات الجهوية وورشة الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية وورشة الديمقراطية التشاركية.
وانبثقت توصيات عن هذه الورشات نسوقها وفقا لمحاورها الموضوعاتية.

– حول مواصلة الحوار:

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:
- مواصلة وتحسين شروط الإعداد لهذا الملتقى المنتظم، بشراكة مع جمعية جهات المغرب ومصالح الدولة على الخصوص، لاسيما حول القضايا الراهنة التي تشغل بال الطرفين وتستلزم عرضها على طاولة النقاش والتشاور والحوار.
- العمل على إعداد الدورة القادمة، بالاستناد إلى تعبئة قوية من جانب مجموعة المستشارين الممثلين للمجالس الجهوية، في إطار لقاءات وجلسات عمل موضوعاتية تتم بتنسيق مع المصالح المركزية للدولة ورؤساء المجالس الجهوية.
- العمل على إحداث مرصد برلماني لتتبع الشأن الجهوي.

– حول تدقيق الاختصاصات و عقلنة التعاقد:

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:
- مواصلة المشاورات التي تم إطلاقها حول ميثاق الاختصاصات، بالحرص مُسبقا على أن تكون المصالح القطاعية المعنية قادرة – بالنسبة لكل اختصاص ذاتي ومشترك –على تشخيص وإحصاء تعهداتها في أفق متعدد السنوات، وذلك من أجل تحديد مسؤوليات كل من الدولة والجهات.
- وضع اطار تنظيمي يحدد كيفيات ممارسة الاختصاصات المشتركة بين الجهات والقطاعات الحكومية او المؤسسات العمومية المعنية، ويبين بوضوح، على الخصوص، آليات تفعيل مقتضيات المادة 141 من الدستور

التي تشدد على وجوب تحويل الدولة للموارد المطابقة للاختصاصات التي تشرك الجهات في مزاولتها.

- العمل على عقلنة مسلسل التعاقد، وذلك بفتح نقاش حقيقي حول أسس التعاقد بين الدولة والجهات، من أجل ضبط التضخم الحاصل في المجال الاتفاقي والوصول إلى وضع إطار مرجعي مشترك، كفيل بإعطاء مضمون حقيقي لمفهوم الشراكة بين الجهات والدولة و بينها وبين باقي الشركاء، وبتحديد مجال التعاقد ونطاقه بوضوح وإبراز كيفيات وشروط إعداد اتفاقيات الشراكة والتشاور حول طرق تفعيلها و تتبع تنفيذها وتقييمها.
- الحرص على إعداد الإطار المرجعي في ميدان التعاقد بين الجهات والدولة بصفة خاصة، بناء المقتضيات المنتظرة في مجال اللاتمركز الإداري، وذلك وصولا إلى تأمين مكانة الصدارة التي تتبؤها الجهات، كمستوى للملاءمة في إطار برمجة السياسات والبرامج العمومية على صعيد الدولة وبين هذه الأخيرة والجماعات الترابية.
- إضفاء صبغة القانون على ميثاق تحديد و تفعيل الاختصاصات.

– حول اللاتمركز الإداري:

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- التسريع بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري وتتبع الحكومة عن كتب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية المتمثلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي و توسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم.
- العمل على إشراك الجماعات الترابية، وبصفة خاصة المجالس الجهوية، في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمركز الإداري، بدءا بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيل الإصلاح المذكور.

– تحسين الحكامة :

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- نهج الدولة لسياسة إرادية في مجال إعادة انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها بغية تعزيز الخبرات والكفاءات الإدارية والتقنية اللازمة للجهات في ميادين الخصاص الذي تعاني منه المجالس الجهوية قياسا للأدوار المسندة إليها في مجال التنمية الترابية.

•العمل على إصدار القانون بمثابة النظام الاساسي لموظفي الجماعات الترابية، المنصوص عليه في المادة 127 من القانون التنظيمي للجهات، على أن يستلهم قواعده ومبادئه من الانظمة الاساسية الخاصة بموظفي مجلس النواب ومجلس المستشارين، وذلك مراعاة لخصوصية الادارة الجهوية العاملة تحت امرة هيئة منتخبة، علما بأن نجاح الجهوية المتقدمة يتوقف، غلى حد كبير، على نجاعة الادارة و كفاءة ومردودية مواردها البشرية.

•تعديل المرسوم رقم 2.13.422 المتعلق بالوضع رهن الاشارة ليشمل امكانية الوضع رهن الاشارة للموظفين والمستخدمين من الادارات العمومية والمؤسسات العمومية للجماعات الترابية وعلى رأسها الجهات، اعتبارا أن المرسوم المذكور لا يتيح هذه الامكانية حاليا. وخاصة مع الصدور المرتقب لقانون الوظيفة الترابية.

•تفويض الاختصاص بالتأشير، المنصوص عليه في المادة 115 من القانون التنظيمي، ولو جزئيا، لولاة الجهات بهدف التسريع من وتيرة تنفيذ مقررات مجالس الجهات والقرارات التنظيمية لرؤسائها.

•وضع برنامج لتكوين المصالح الإدارية التابعة للجهات على مبادئ الحكامة الجيدة؛

•تعبئة المصالح اللاممركزة للدولة بمشاركة الغرف الجهوية للحسابات لدعم القدرات التدبيرية للجهات في تملك أدوات ومساطر وقواعد الحكامة الجيدة في أبعادها الحقوقية المالية والتنظيمية.

•المطالبة بإعادة النظر في معايير توزيع الاعتمادات على الجهات

•ضرورة اشراك المؤسسات العمومية في تطوير التجربة الجهوية الحالية

•ضرورة تحقيق الانسجام والتكامل بين برامج التنمية الجهوية مع المخططات القطاعية و الاستراتيجيات المعتمدة على المستوى الوطني و المجالي؛

•تدقيق المساطر التنظيمية كحافزمهم لتحقيق الحكامة الجهوية؛

•اشراك القطاع الخاص في احداث شركات التنمية الجهوية؛

•توسيع مجال الشراكة التقليدية بين القطاعين العام والخاص ليشمل الجماعات الترابية؛

•تعزيز الشراكة مع الغرف المهنية التي يتوجب تقوية دورها واعطائها صبغة عملية لتحفيز النشاط الاقتصادي والارتقاء بالاقتصاد الترابي؛

•تدقيق وتوحيد مفهوم الحكامة عبر وضع دلائل مرجعية؛

- التأكيد على إعداد قانون إطار لتقييم السياسات الترابية؛
- التأكيد على إشاعة روح وجو الثقة بين مختلف الفاعلين عبر إجراءات جدية للإقلاع بمفهوم الجهوية وعبر انخراط جماعي بنفس السرعة والوتيرة.

– حول تثمين ودعم الهيئات الاستشارية:

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- قيام الأطراف المعنية المتمثلة في الجهات والدولة بحملة تحسيسية بأهمية الهيئات الاستشارية وتشجيع الفئات المجتمعية المستهدفة بالانخراط فيها وتقديم الدعم والاستشارة للمجالس الجهوية التي مازالت تتردد في إحداثها و ذلك بمصاحبتها في مسلسل تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بهذه الهيئات.
- اعتماد التكنولوجية الرقمية – ولو بشكل تجريبي – لتسهيل مأمورية ومهام الهيئات الاستشارية، وبناء منظومة معلوماتية تمكن من السرعة والدقة في ابداء الرأي حول القضايا المعروضة بشكل الكتروني، و تعزيز مشاركة واستشارة هاته الهيئات في مختلف برامج ومشاريع الجهة وتتبعها، مع العمل على تعزيز قدرات اعضاء هذه الهيئات الاستشارية في هذا الميدان من خلال دورات تكوينية متخصصة.
- توخي الدقة في تحديد مهام هذه الهيئات و العمل على وضع بعض الشروط للعضوية في هذه الهيئات على غرار الشروط الموضوعة للجمعيات في مجال تقديم العرائض مع التشديد على الطابع التطوعي للمهام المسندة لهذه الهيئات.
- تنظيم لقاء دولي للاطلاع على التجارب والممارسات الفضلى في مجال إشراكا لمجتمع المدني في مواكبة وتملك الرهانات المرتبطة بالجهوية، لابتكار آليات جديدة للتواصل للتفعيل الأنجع لمبادئ وميكانيزمات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والجهوي.

مجلس المستشارين 2018 .. فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي

انخرط مجلس المستشارين خلال سنة 2018، في مجموعة من الأوراش والمبادرات التي سعت إلى جعل المؤسسة فضاء حاضنا للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، وذلك انطلاقا من قناعته بأهمية التأهيل المستمر للعمل البرلماني.

وسعت هذه المبادرات، التي احتضنها المجلس طيلة السنة التي نودعها، إلى بلورة مخرجات في شكل وثائق وأرضيات عمل من أجل دعم العمل البرلماني، سواء على مستوى التشريع أو الرقابة أو تقييم السياسات العمومية أو الدبلوماسية البرلمانية، فضلا عن استيعاب الوظائف الدستورية الجديدة للمجلس.

ففضلا عن الأيام الدراسية والندوات التي نظمتها الفرق والمجموعات، وانسجاما مع القناعة الراسخة بالمكانة الدستورية التي يحتلها مجلس المستشارين، لم يدخر هذا الأخير جهدا في استثمار كل الفرص المتاحة

لإطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي بشأن عدد من المواضيع والقضايا ذات الصلة بطبيعة وخصوصية هذه المؤسسة. وهكذا، احتضنت المؤسسة التشريعية فعاليات أشغال المنتدى البرلماني الثالث للعدالة الاجتماعية، كمبادرة يطمح من ورائها إلى تكريس تقليد الاحتفال المنتظم باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، وكمناسبة سنوية لخلق التراكم في النقاش العمومي حول مواضيع مجتمعية ذات طابع استراتيجي. وقد توج النقاش، خلال هذا المنتدى، بتوصيات مهمة من أبرزها الدعوة إلى ضرورة التفعيل الحقيقي والجدي للحوار الاجتماعي والتأكيد على أن مأسسته مدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ومن أبرز المحطات أيضا، التي ميزت عمل المجلس خلال هذه السنة، تنظيم ندوة موضوعاتية حول "التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية" بمدينة الداخلة، في إطار تفعيل التوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، حيث سعى اللقاء إلى الوقوف على مستويات إنجاز المشاريع المبرمجة ضمن استراتيجية تفعيل هذا النموذج التنموي بعد مرور حوالي سنتين من دخولها حيز التنفيذ (منذ 2016) ومدى بلوغ الأهداف المسطرة لهذا النموذج التنموي الواعد.

فبخصوص التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية ورهان الجهوية المتقدمة، أكد المشاركون في الندوة، في "إعلان الداخلة "، على أهمية المقاربة التشاركية وإشراك كافة المنتخبين المحليين وفعاليات المجتمع المدني على صعيد الأقاليم الجنوبية للمملكة، في رصد وتتبع تنفيذ المشاريع المبرمجة، وعلى الالتقائية والتكامل بين السياسات والبرامج العمومية، القطاعية منها والترابية، في تحقيق النتائج وبلوغ الأهداف المسطرة ضمن النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

في السياق ذاته، يعتزم المجلس تنظيم يوم 19 دجنبر الجاري، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من شركائه الدوليين، النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات.

وينعقد الملتقى البرلماني الثالث للجهات، حسب المجلس، في سياق وطني يتسم بدخول ورش الجهوية المتقدمة مرحلة حاسمة فيما يتعلق بوضعه حيز التنفيذ على ضوء ما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة لفعاليات الملتقى البرلماني الثاني للجهات.

ومن ضمن الأنشطة الأخرى التي ميزت عمل مجلس المستشارين تنظيم يوم دراسي حول حرية الجمعيات والتجمعات، وذلك بمناسبة الذكرى 60 لصدور ظهائر الحريات العامة في 15 نونبر 1958، كما وقع تغييرها وتتميمها، كمساهمة منه إغناء النقاش حول ممارسة حرية الجمعيات والتجمعات على أرض الواقع وما تواجهه من تحديات، على ضوء المقتضيات الدستورية ولاسيما الفصل 29 الذي يؤكد أن "حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة. ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات."

وتظل من المحطات المهمة أيضا في مسار المجلس خلال السنة الجارية إعادة انتخاب عبد الحكيم بن شماش رئيسا لمجلس المستشارين، بعد حصوله على 63 صوتا من مجموع 91 من الأصوات المعبر عنها، بينما حاز منافسه نبيل شيخي، عن فريق العدالة والتنمية، على 19 صوتا.

وقد أثار انتخاب السيد بن شماش رئيسا للمجلس آنذاك العديد من التساؤلات من قبل متتبعين للشأن السياسي، وخاصة عن سبب الذي دفع أحزاب من الأغلبية الحكومية للتصويت لمرشح حزب المعارضة.

من جهة أخرى، وعملا بأحكام الفصل السابع والستين من الدستور والقانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، عقد مجلس المستشارين في يوليوز الماضي جلسة عامة خصصت لتقديم ومناقشة تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول "المكتب الوطني المغربي للسياحة" وتقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول "ترخيص الحكومة باستيراد النفايات."

كما واصل مجلس المستشارين، بحكم مكانته الدستورية، تفعيل اختصاصاته في مجالات مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، وخاصة من خلال جلسات الأسئلة الشفهية، وكذا الجلسات الشهرية التي يجيب فيها رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، هذا دون إغفال عمل اللجان الدائمة واللجان النيابية لتقصي الحقائق.

على صعيد آخر، اشتغل المجلس على مجموعة من المبادرات على مختلف الواجهات والمستويات الجيوستراتيجية سعيا منه إلى الارتقاء بالعمل البرلماني الدبلوماسي، ليكون مواكبا للتوجهات الاستراتيجية للخطب الملكية كمرجعيات أساسية.

وقد شكل العمل البرلماني الدبلوماسي إحدى الأدوار والأولويات الأساسية لمجلس المستشارين كواجهة محورية للدفاع عن القضايا الإستراتيجية للمغرب وعلى رأسها القضية الوطنية، وكذا تمتين وتعزيز علاقات الشراكة والتعاون مع مختلف مكونات المنتظم البرلماني الدولي.
وتمكن المجلس من تطوير وتقوية حضوره في المشهد الدبلوماسي البرلماني، بفضل الدينامية المتميزة التي يشهدها عمله، مما مكنه من تحقيق العديد من الإنجازات والمكتسبات الدبلوماسية، سواء على مستوى انخراطه أو تعزيز تموقعه في الإتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية بمختلف المناطق، أو على صعيد تقوية وتمتين علاقاته مع شركائه الاستراتيجيين ومختلف الهيئات البرلمانية الدولية.

كما تميزت السنة الجارية بإطلاق مجلس المستشارين تطبيقات إلكترونية تهدف إلى تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والتواصل في جميع أشغال المجلس، وذلك كخطوة كبيرة للوصول إلى البرلمان الإلكتروني.

ويأتي اللجوء إلى التطبيقات الإلكترونية من منطلق القناعة بحق الرأي العام والصحافة الوطنية في الاطلاع على شؤون المؤسسة التشريعية وكل ما يدور فيها من أشغال وأنشطة.

ويسعى مجلس المستشارين، ومن خلال واجهات العمل التي يضطلع بها، إلى متابعة العمل من أجل تأهيل العمل البرلماني في شتى مناحيه ومواصلة الطريق لتوطيد أدوار المؤسسات الدستورية.

بقلم.. الطيب كزرار

Sous le Haut Patronage de S.M. le Roi Mohammed VI

Le troisième forum parlementaire sur la justice sociale examine le nouveau modèle de développement

LE MATiN.ma

Cette édition se fixe comme objectif principal de présenter des recommandations pratiques concernant le nouveau modèle de développement en relation avec la justice sociale et spatiale.

La troisième édition du forum parlementaire sur la justice sociale, qui démarre aujourd'hui, se fixe comme objectif principal de présenter des recommandations pratiques concernant le nouveau modèle de développement en relation avec la justice sociale et spatiale.

La Chambre des conseillers organise aujourd'hui et demain la troisième édition du forum parlementaire sur la justice sociale, sous le thème « Les défis de la justice sociale et spatiale et les composantes du nouveau modèle du développement ». Cette édition se fixe comme objectif principal de présenter des recommandations pratiques concernant le nouveau modèle de développement en relation avec la justice sociale et spatiale. Ainsi, les thématiques de cette manifestation tourneront autour de «La justice sociale et spatiale au cœur du modèle de développement : vision et expériences», «La mise à niveau de l'investissement, l'accélération de la machine industrielle, la réalisation de la convergence entre les stratégies sectorielles et le

défi du développement intégré et durable», «L'institutionnalisation du dialogue social et la consolidation des négociations et des conventions multilatérales» et «Le développement régional et la gouvernance territoriales : levier de la justice sociale et spatiale». En dédiant cette troisième édition au modèle de développement marocain, les organisateurs entendent accompagner la dynamique sociale que connaît le Maroc et l'expérience de la régionalisation avancée qui a contribué au développement intégré et durable des différentes régions, à la convergence des politiques publiques au niveau territorial et à l'accès des citoyens aux services de façon équitable. Le troisième forum parlementaire sur la justice sociale capitalisera sur les résultats des première et deuxième éditions du forum, ainsi que sur les recommandations émanant d'études menées par des institutions nationales, en particulier l'étude du Conseil économique, social et environnemental (CESE), sur la richesse globale du Royaume entre 1999 et 2014. Le but étant de renforcer la dynamique de la pensée collective dans les fondements et les composantes du modèle de développement du Maroc de demain.

L'organisation de Forum intervient ainsi dans le cadre de l'interaction positive avec le Message Royale adressé au gouvernement, au Parlement et aux différents organes et institutions concernés, chacun dans son domaine de compétence, les incitant à réexaminer le modèle de développement, dans la perspective d'élaborer une nouvelle vision intégrée devant permettre de surmonter les obstacles qui entravent l'atteinte des objectifs du modèle adopté jusqu'alors.

L'objectif également est de se pencher sur l'étude des recommandations et leur mise en œuvre en ce qui concerne notamment la garantie d'un développement équilibré et équitable, la dignité pour tous, la disponibilité de revenus et d'opportunités d'emplois, la contribution à la quiétude et la stabilité, l'accès aux services de santé et aux services hospitaliers de qualité dans le cadre de la dignité humaine, la généralisation de la couverture de santé et de la protection sociale, et de faire de l'école un pilier pour assurer l'égalité et une force de mobilité sociale à travers une bonne éducation qui contribue au progrès social, en s'inspirant de la Vision stratégique pour la réforme de l'éducation 2015-2030. Il s'agit également de la mise en place de politiques publiques à long terme, la nécessité de les adapter pour répondre aux préoccupations des citoyens en fonction des besoins et des spécificités de chaque région, la création d'une vision stratégique pour un développement intégré et durable définissant les axes du nouveau modèle de développement pour atteindre les objectifs stratégiques du pays, l'engagement des citoyens dans les normes sociales et la mise en place de relations

institutionnelles sur le principe de la contractualisation, ainsi que la garantie des droits de l'Homme, notamment les droits sociaux, culturels et environnementaux. Ces recommandations comprennent aussi la création de mécanismes de soutien de l'État aux collectivités territoriales, les mécanismes de solidarité entre ces collectivités afin d'assurer l'accès juste et équitable aux services sociaux et d'améliorer l'égalité des chances, notamment dans les domaines de la santé et de l'éducation, ainsi que la création des bases de gestion efficaces aux services des citoyens et de l'intérêt public et qui encouragent à l'investissement et au développement.

Régionalisation : Le rappel à l'ordre royal

L'ECONOMISTE.com

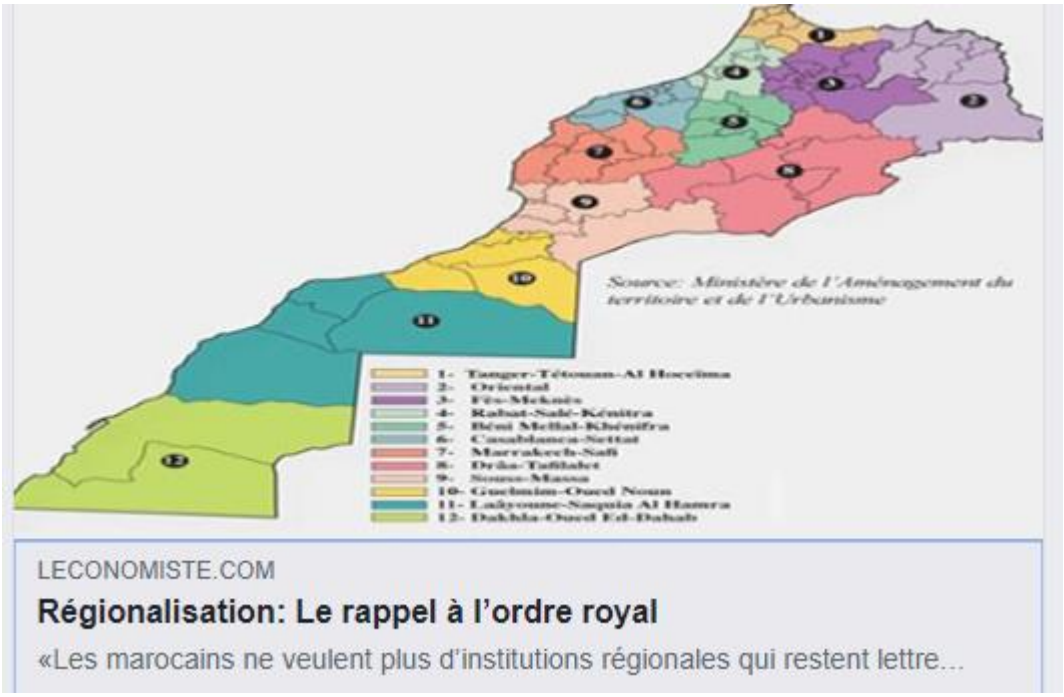

L'insertion des jeunes dans l'emploi est une priorité

Clarification des missions des régions, conseils provinciaux et des communes

Le transfert des attributions entre l'Etat et les régions se fait attendre

« Les marocains ne veulent plus d'institutions régionales qui restent lettre morte ». Le message royal adressé aux participants du 3e Forum parlementaire des régions, organisé par la Chambre des conseillers, a été on ne peut plus clair. La mise en œuvre de la régionalisation avancée n'est pas encore dans sa phase active alors que le chantier est lancé depuis près de 4 ans.

Une occasion pour le Souverain de rappeler à l'ordre les présidents des régions et indirectement, le ministère de l'Intérieur, en charge de la supervision de la mise en œuvre de ce chantier complexe. En d'autres termes, cette organisation institutionnelle doit être opérationnelle et déboucher sur des choses concrètes.

Le Souverain a insisté sur l'emploi des jeunes, lors de la deuxième édition de ce Forum où il avait exhorté les élus à concevoir des solutions locales adaptées aux problèmes des jeunes.

Or, « les initiatives des régions restaient en deçà de nos attentes et elles ne répondaient pas aux attentes des catégories concernées», a souligné SM le Roi avant de réitérer à nouveau «le caractère prioritaire de cette question urgente» et insisté sur «la nécessité d'une approche participative pour élaborer des plans et des programmes régionaux d'insertion des jeunes».

Faire preuve d'imagination

Ce Forum est une occasion pour clarifier les missions de chaque collectivité territoriale. Ainsi, la loi a assigné aux régions des missions de promotion de développement intégré et durable. Les conseils provinciaux et préfectoraux ont la charge du développement social dans le monde rural et urbain. Quant aux communes, leurs missions doivent être tournées vers les prestations de proximité aux citoyens.

De même, les régions, au lieu de se limiter aux filières habituelles de financement, doivent faire preuve d'imagination. Ainsi, elles sont invitées à saisir l'occasion des prochaines évaluations d'étape des PDR pour renforcer l'ingénierie de financement des projets planifiés et pour garantir leur faisabilité et leur efficience ». SM le Roi a souhaité que « les travaux déboucheront sur des recommandations et des propositions pratiques, propres à répondre aux défis liés à la régionalisation ».

Abdelhakim Benchamach, président de la Chambre des conseillers, a saisi la balle au bond, en appelant à la création d'une cellule composée de parlementaires, membres des conseils régionaux et des experts. Celle-ci aura pour mission de traduire les recommandations de ce 3e Forum en initiatives et en propositions législatives. Surtout que la Chambre des conseillers veut jouer pleinement le rôle de levier institutionnel de la régionalisation avancée.

Lancement d'un dialogue avec la société civile

Dans le même élan, le président a invité à la mise en place d'un observatoire parlementaire de la régionalisation. Il a également interpellé le gouvernement à suivre de près le transfert des attributions des services centraux vers leurs représentants régionaux. Cette opération nécessite le renforcement des prérogatives de leurs délégués en matière de prise de décisions. Pour Abdelhakim Benchamach, l'Etat doit encourager une politique volontariste dans le redéploiement des ressources humaines disponibles avec l'objectif de renforcer les capacités administratives et techniques des régions.

Le président de l'Association des régions du Maroc, n'a pas été en reste. Mohand Laenser a rappelé les avancées réalisées en matière de régionalisation, particulièrement au niveau de la publication des textes réglementaires. Les résultats du travail des 6 groupes créés et qui ont préparé les principaux documents, ont été mis en avant.

Le premier est un projet de charte de mise en œuvre des prérogatives des régions. Il s'agit de 44 attributions dont 20 propres et 24 partagées. Celles-ci précisent les engagements des régions et des départements ministériels, avec une proposition de calendrier pour leur application.

Le deuxième document est un rapport synthétique mettant en relief les principales conclusions et recommandations sur les mécanismes et les conditions de concrétisation de ces attributions. A cette occasion, Mohand Laenser a rappelé la réalisation d'une « étude pour expliquer et préciser le contenu de chaque attribution des régions, dans le cadre d'une méthodologie participative et de larges concertations entre les régions et les départements ministériels concernés ».

L'objectif est de réaliser un consensus sur les lectures communes de ces attributions et de concrétiser la volonté partagée d'accélérer le rythme de mise en œuvre de la régionalisation avancée. Le président a également annoncé le lancement d'un dialogue avec la société civile en vue d'impliquer les citoyens dans toutes les étapes de préparation, d'exécution et d'évaluation des plans et des programmes de développement local.

Première sortie de Ahmed Chami

Le Forum parlementaire des régions a constitué la première activité de Ahmed Chami en tant que nouveau président du Conseil économique, social et environnemental (CESE). En effet, l'ancien ambassadeur fait encore la navette entre Rabat et Bruxelles où il supervise la conclusion des accords agricole et de pêche en janvier pour le premier et en février pour le second. Pour le président de cette institution partenaire dans l'organisation de ce Forum, la réussite de la régionalisation nécessite de relever 6 défis.

Le premier a trait au capital humain. En effet, pour Ahmed Chami, la mise à niveau des ressources humaines sur les plans local et régional est impérative. D'autres défis portent notamment sur l'exécution sur le terrain des PDR, le transfert des attributions entre l'Etat et les régions ainsi que la compétitivité entre les régions.

RÉGIONALISATION AVANCÉE. POURQUOI CELA N'AVANCE PAS PLUS VITE ?

LesEco.ma
l'actualité en continu

Plus de trois ans après l'installation des conseils régionaux, la régionalisation avancée fait encore face à nombre de freins qui ralentissent sa mise en œuvre. Pour faire le point sur l'état d'avancement de ce chantier qui piétine, la chambre des conseillers a réuni hier une pléiade d'acteurs concernés et des experts. En tête des problématiques figurent le retard dans l'attribution des compétences aux régions et l'insuffisance du financement.

Il est grand de passer à la vitesse supérieure dans la mise en œuvre de la régionalisation avancée. L'accélération de la cadence est en effet la recommandation la plus insistance de nombres d'acteurs qui se sont exprimés, hier au sein de la chambre des conseillers lors de la troisième édition du forum parlementaire sur les régions dont l'un des axes majeurs est l'attribution des compétences propres, partagées et transférées aux conseils régionaux conformément aux dispositions juridiques. Dans un message royal adressé aux participants, le souverain a appelé à établir un calendrier des étapes par lesquelles

les régions devront passer dans l'exercice de leurs compétences. «La conception de ce cadre doit prendre en considération les exigences de complémentarité entre les compétences propres, partagées et transférées et doit tenir compte des capacités financières et managériales spécifiques à chaque région, tout en gardant à l'esprit les nouvelles solutions institutionnelles dont l'efficacité a été éprouvée». La précision de la nature des compétences des conseils régionaux est une étape importante dans la mise en œuvre de la régionalisation avancée. C'est pour cette raison que les concertations sont en cours, depuis des mois, entre les présidents des régions et le ministère de l'Intérieur pour l'élaboration d'une charte des compétences. La dernière mouture de ce texte est en cours de finalisation. Son adoption permettra de passer à une nouvelle étape, celle de la signature des contrats-programmes entre l'Etat et les régions à partir de 2019.

Accompagner les régions

Il faut dire que le transfert des compétences, à lui seul, n'est pas suffisant pour bien mettre sur les rails la régionalisation avancée. Il est en effet primordial d'accompagner les conseils régionaux et des les aider à s'attaquer aux grandes problématiques dont ils souffrent dans leur gestion quotidienne, notamment celle du déficit en ressources humaines, comme l'a si bien précisé Ahmed Reda Chami, le nouveau président du Conseil économique, social et environnemental. Même son de cloche auprès du président de l'association des présidents des régions Mohand Laenser qui souligne l'importance d'accompagner l'adoption de la charte des compétences par les ressources matérielles et humaines nécessaires en vue de permettre aux régions d'activer efficacement l'exercice de leurs compétences. Laenser tient à rappeler qu'une grande partie du budget des régions est dédiée à leur participation dans la mise en œuvre du programme de lutte contre les disparités sociales et territoriales en milieu rural. Des actions concrètes doivent être mises en place sur le volet du financement qui est un élément-clé dans la concrétisation de ce chantier structurant. À ce titre, le souverain exhorte les régions à ne pas se limiter aux filières habituelles de financement et à réfléchir attentivement aux modalités de mobilisation des financements nécessaires aux programmes de développement régional et à leur diversification grâce à différents partenariats, y compris la coopération décentralisée.

Limiter les partenariats excessifs

La conclusion des partenariats pour rendre effectifs les projets des plans de développement régional est une nécessité en raison des moyens limités des conseils régionaux. Mais, les régions doivent éviter l'excès dans la signature des accords, comme ce qui est actuellement constaté. C'est l'un des points soulevés par le président de la chambre des conseillers Hakim Benchemmach qui pointe du doigt le recours excessif des conseils régionaux à la signature des conventions de partenariat avec diverses parties ; ce qui pose la problématique du suivi et de mise en œuvre des engagements ainsi que celle de l'éclatement de l'intervention de l'Etat alors qu'il faut mutualiser les efforts. Ainsi, l'amélioration de la gouvernance territoriale et régionale s'impose. Et c'est dans ce cadre qu'il est recommandé d'accélérer le rythme de mise en œuvre de la déconcentration administrative en éditant les textes d'application et fixant avec précision le calendrier de délégation et de transfert des compétences aux services déconcentrés. La balle est dans le camp du gouvernement pour activer sur le terrain ce chantier qui va donner un coup de fouet à la concrétisation de la régionalisation avancée. La mise en place de tous les mécanismes nécessaires juridiques, techniques et organisationnels devront permettre aux régions de tracer des visions et des programmes adaptés aux défis territoriaux. Par ailleurs, l'activation de la démocratie participative au sein des conseils régionaux et l'amélioration de l'action des instances créées à cet effet doivent être érigées en priorité. Or il s'avère que ce volet n'a pas encore atteint les résultats souhaités, et de grands efforts restent encore à déployer pour développer l'approche de concertation et la démocratie participative.

Benchamach appelle à la mise en application de la déconcentration administrative pour accompagner la régionalisation avancée

MAROC DIPLOMATIQUE
L'INFORMATION QUI DÉFIE LE TEMPS

Le président de la Chambre des conseillers, Hakim Benchamach, a souligné, mercredi à Rabat, l'importance de mettre en application le chantier de la déconcentration administrative dans les conseils régionaux dans l'optique d'accompagner le processus de la régionalisation avancée.

Intervenant à l'ouverture du 3ème forum des régions organisé par la Chambre des conseillers en partenariat avec le Conseil économique, social et environnemental (CESE), M. Benchamach a indiqué qu'à la lumière des dernières réformes importantes que représentent l'adoption de la Charte de la déconcentration administrative et la révision du système de gestion des investissements au niveau territorial et régional, l'Etat est appelé à revoir les lois actuelles régissant les collectivités territoriales notamment dans le volet concernant la définition des compétences assignées à chaque niveau de gestion de la chose territoriale et locale dans le Royaume.

"Si nous devons nous féliciter de l'adoption de la charte de la déconcentration administrative, nous devons reconnaître que celle-ci ne constitue pour le moment qu'une simple déclaration de réforme que les collectivités territoriales doivent être au fait de la manière dont l'État entend l'appliquer graduellement", a-t-il ajouté, relevant que les

discussions en cours entre l'État et les régions sur un accord sur une charte commune qui définit avec précision les domaines d'intervention des conseils régionaux doivent aboutir quelques soient les difficultés rencontrées, compte tenu de leur importance pour l'ensemble des collectivités territoriales.

Concernant la problématique des compétences, le président de la Chambre des conseillers a noté que les régions s'accordent sur le manque d'une définition précise des compétences accordées aux conseils régionaux, estimant que cette situation a impacté négativement le travail des conseils régionaux, un constat qui s'est clairement manifesté lors du processus d'élaboration des programmes de développement régionaux.

Pour ce qui est de la gouvernance territoriale et régionale, M. Benchamach a fait remarquer que le recours à la contractualisation dans sa version actuelle sous forme de conventions sectorielles, et la multitude des partenariats en dehors d'un cadre procédurale bien ficelé contribuent au morcellement des interventions de l'Etat, à la dilution des efforts et des ressources de la région.

S'agissant de la structuration et de l'activation par les conseils régionaux des instances consultatives pour garantir la participation des citoyens dans la gestion des affaires locales, il a affirmé que certains organes consultatifs ont pu s'imposer en tant que force de proposition en présentant plusieurs rapports thématiques, relevant que cela ne doit nullement occulter les contraintes dont ils font face et qui impactent négativement leur rendement comme la question des absences répétées.

Le chantier de la régionalisation avancée, a-t-il souligné, requiert l'adhésion et la mobilisation aussi bien des institutions que des acteurs de la société civile et des organisations politiques, sociales et économiques ainsi que le renforcement du dialogue et de la concertation, la mise en place d'un cadre de référence de la contractualisation entre les régions et l'État, l'accélération des textes d'application nécessaires à la mise en œuvre des principes et des dispositions de la charte de la déconcentration administrative, sans oublier de s'orienter vers une politique volontariste en matière de réaffectation des ressources humaines.

Il a ajouté à cet égard que la Chambre des conseillers en tant que levier institutionnel de la régionalisation avancée se doit de créer un cellule regroupant des conseillers membres des conseils régionaux, des cadres et experts, qui aura pour mission de transformer les

conclusions de ce forum en initiatives législatives, appelant également à la mise en place d'un observatoire parlementaire de la régionalisation avancée pour assurer le suivi des progrès réalisés dans les différents domaines y afférents et élaborer des rapports périodiques pour enrichir l'arsenal intellectuel en appui à la régionalisation avancée.

Régionalisation avancée

Les cinq recommandations phares du troisième Forum parlementaire des régions

LE MATiN.ma

Les participants ont recommandé de poursuivre les concertations relatives à la charte des compétences.

Le troisième Forum parlementaire des régions a clôturé ses travaux, mercredi à Rabat, par l'adoption de plusieurs recommandations, réparties en cinq axes, visant à améliorer la mise en œuvre du chantier de la régionalisation avancée.

À l'issue des travaux du troisième Forum parlementaire des régions, les participants ont appelé à mettre en place, dans le cadre du premier axe relatif à la poursuite du dialogue, d'un observatoire parlementaire chargé du suivi des affaires régionales et de la préparation pour la prochaine édition du Forum en mobilisant plusieurs députés représentant les Conseils régionaux, dans le cadre de rencontres et de séances de travail organisées en coordination avec les organes de centralisation de l'État et les présidents des Conseils régionaux. Les participants ont également recommandé, dans le deuxième axe portant sur le contrôle des compétences et la rationalisation de la contractualisation, de poursuivre les concertations relatives à la charte des compétences, de mettre en place un cadre réglementaire fixant les modalités d'exercice des compétences partagées entre les régions, les secteurs gouvernementaux et les établissements publics concernés et définissant clairement les mécanismes de mise en œuvre des dispositions de l'article 141 de la Constitution qui stipule que tout transfert de compétences de l'État vers les collectivités

territoriales doit s'accompagner d'un transfert des ressources correspondantes.

S'agissant du troisième axe sur la déconcentration administrative, les participants ont préconisé l'accélération de la promulgation des textes d'application nécessaires à la mise en œuvre des principes et des dispositions de la charte de la déconcentration administrative et ont appelé le gouvernement à accompagner de près les efforts des administrations centrales afin de transférer le plus grand nombre des missions des représentants au niveau régional et de renforcer leurs attributions au niveau de la prise de décision et les ressources matérielles et humaines mises à leur disposition. Plusieurs recommandations ont été également présentées dans le cadre du quatrième axe relatif à la bonne gouvernance, visant à répartir les ressources humaines en vue d'améliorer les expertises et les compétences administratives et techniques nécessaires pour les régions, notamment dans le domaine du développement territorial, et incitant à œuvrer pour l'adoption d'un statut pour les fonctionnaires des collectivités territoriales, de déléguer les compétences conformément à l'article 115 dudit statut et d'élaborer un programme de formation des autorités administratives régionales basé sur les principes de bonne gouvernance.

Concernant le cinquième axe portant sur la valorisation et l'appui aux organes consultatifs, les participants ont appelé l'ensemble des parties concernées, notamment les régions et l'État, à mener une campagne visant à sensibiliser à l'importance de ces organes, à encourager les catégories sociales ciblées à y adhérer et accompagner les Conseils régionaux, à travers les technologies numériques, afin de faciliter les tâches de ces organes, à mettre en place un système d'information permettant de trancher rapidement et avec précision sur les problématiques posées, à renforcer la participation de ces instances dans les différents programmes et projets au niveau de la région, tout en œuvrant pour le renforcement des capacités de leurs membres via des sessions de formation spécifiques.

Les travaux de l'édition 2018 du Forum parlementaire, initié en partenariat avec l'Association des présidents des régions et l'association marocaine des présidents des conseils communaux, avec le soutien des partenaires internationaux de la Chambre des conseillers, ont été consacrés aux progrès réalisés dans les domaines de la spécialisation, de la gouvernance et de la consultation, à travers des thèmes liés aux «Compétences régionales, ressources disponibles et contraintes d'ordre pratique», «Partenariat et exigences de la gouvernance régionale» et «Démocratie participative et enjeux des instances consultatives régionales».

3è Forum parlementaire des régions:

Les participants débattent de la question du transfert des compétences aux conseils régionaux

LA VÉRITÉ
WWW.LAVERITEHEBDO.COM

3è Forum parlementaire des régions : Les participants débattent de la question du transfert des compétences aux conseils régionaux

Les participants au 3è Forum parlementaire des régions ont débattu, mercredi à Rabat, de la problématique du transfert des compétences aux conseils régionaux, appelant à une réflexion collective en vue de trouver des solutions et de surmonter les difficultés qui se posent. Intervenant lors d'un atelier sur "les compétences régionales: les opportunités offertes et les contraintes" , organisé en marge de ce forum initié par la Chambre des conseillers en partenariat avec le conseil économique, social et environnemental (CESE), les conférenciers ont souligné qu'il est désormais indispensable d'intensifier les efforts pour mettre en œuvre les dispositions relatives

au transfert des compétences aux conseils des Régions et partager les compétences avec l'Etat.

Dans ce cadre, la représentante du CESE, Mina Rochati a indiqué qu'en dépit des efforts déployés par les autorités concernées pour mettre en œuvre les dispositions de loi organique relative aux régions et aux décrets d'application, les compétences propres de la région ne sont pas délimitées minutieusement, notant que cette situation empêche les Conseils régionaux d'exercer leurs prérogatives, telles que stipulées par la loi.

En ce qui concerne les compétences et les resso Mme Rochati a indiqué que le CESE insiste sur la nécessité de définir un minimum de prérogatives qui doivent être transférées aux conseils régionaux. S'agissant des moyens offerts pour cette opération, elle a estimé que la mise en œuvre de la régionalisation exige la création d'une instance de pilotage, chargée du contrôle, de l'orientation, de l'arbitrage et de la prise des décisions stratégiques en matière de transfert de compétences et des ressources, d'évaluation et du suivi.

Pour sa part, le représentant du ministère de l'Intérieur, Aziz Abrate a évoqué les principes encadrant les compétences de la région et les opportunités offertes, estimant que la référence de ces compétences se base essentiellement sur les dispositions de la Constitution de 2011, ayant conféré aux collectivités territoriales le statut de partenaire distingué de l'Etat.

Le législateur a utilisé le terme "compétences" pour distinguer les compétences dévolues à chaque collectivité territoriale par rapport aux autres collectivités, dans la mesure où le législateur a consacré le principe de subsidiarité pour les régions en leur confiant des compétences propres et autres partagées, a-t-il rappelé, ajoutant que le législateur a également consacré les principes de gestion autonome, de coopération et de solidarité ainsi que ceux de progressivité et de différenciation.

M. Abrate a souligné que cette diversité de compétences ambitionne d'inciter les collectivités territoriales à participer aux côtés de l'Etat à la réalisation d'un développement intégré et durable en do entités territoriales des outils nécessaires à la bonne gouvernance dans la gestion de leurs propres affaires et l'exercice des compétences.

Le représentant du Ministère de la réforme de l'Administration et de la fonction publique, Abdelaziz El Houari a souligné de son côté que la charte de la déconcentration administrative approuvée par le gouvernement constitue un facteur décisif dans la mise en place du système de régionalisation avancée, soulignant que ladite Charte permet également de bâtir de nouvelles relations entre les administrations publiques, les collectivités territoriales et les citoyens.

Il s'agit d'un mécanisme fondamental de réforme et de mise en œuvre d'une administration au service du principe de l'égalité des chances dans l'accès aux services publics dans des conditions optimales, a-t-il ajouté mettant en exergue les Hautes Directives Royales appelant à la mise en place d'une véritable charte de décentralisation.

Dans ce contexte, il a passé en revue les piliers les plus importants de cette Charte, à savoir la région comme un espace le plus approprié pour la mise en œuvre des orientations de l'État en matière de décentralisation administrative, ainsi que le rôle central des Walis en tant que représentant de l'autorité centrale au niveau de la région. Il s'agit également de l'accompagnement de la dynamique territoriale et du rapprochement de l'administration des administrés.

Les travaux de l'édition 2018 du Forum parlementaire, initié en partenariat avec l'association des présidents des régions et l'association marocaine des présid conseils communaux, avec le soutien des partenaires internationaux de la Chambre des conseillers, sont consacrés aux progrès réalisés dans les domaines de la spécialisation, de la gouvernance et de la consultation, à travers des thèmes liés aux "compétences régionales, ressources disponibles et contraintes d'ordre pratique" , "partenariat et exigences de la gouvernance régionale" et "démocratie participative et enjeux des instances consultatives régionales".

Clôture du 3è Forum parlementaire des régions

MAROC DIPLOMATIQUE
L'INFORMATION QUI DÉFIE LE TEMPS

Le 3è Forum parlementaire des régions a clôturé ses travaux, mercredi à Rabat, par l'adoption de plusieurs recommandations, réparties en cinq axes, visant à améliorer la mise en oeuvre du chantier de la régionalisation avancée.

Les participants ont appelé à mettre en place, dans le cadre du premier axe relatif à la poursuite du dialogue, d'un observatoire parlementaire chargé du suivi des affaires régionales, et de la préparation pour la prochaine édition du Forum en mobilisant plusieurs députés représentant les conseils régionaux, dans le cadre de rencontres et de séances de travail organisées en coordination avec les organes de centralisation de l'Etat et les présidents des conseils régionaux.

Les participants ont également recommandé, dans le 2è axe portant sur le contrôle des compétences et la rationalisation de la contractualisation, de poursuivre les concertations relatives à la charte des compétences, de mettre en place un cadre réglementaire fixant les modalités d'exercice des compétences partagées entre les

régions, les secteurs gouvernementaux et les établissements publics concernés et définissant clairement les mécanismes de mise en oeuvre des dispositions de l'article 141 de la constitution qui stipule que tout transfert de compétences de l'Etat vers les collectivités territoriales doit s'accompagner d'un transfert des ressources correspondantes.

S'agissant du 3è axe sur la déconcentration administrative, les participants ont préconisé l'accélération de la promulgation des textes d'application nécessaires à la mise en oeuvre des principes et des dispositions de la charte de la déconcentration administrative et ont appelé le gouvernement à accompagner de près les efforts des administrations centrales afin de transférer le plus grand nombre des missions des représentants au niveau régional et de renforcer leurs attributions au niveau de la prise de décision et les ressources matérielles et humaines mises à leurs dispositions.

Plusieurs recommandations ont été également présenté dans le cadre du 4è axe relatif à la bonne gouvernance, visant à répartir les ressources humaines en vue d'améliorer les expertises et les compétences administratives et techniques nécessaires pour les régions, notamment dans le domaine du développement territorial, et incitant à œuvrer pour l'adoption d'un statut pour les fonctionnaires des collectivités territoriales, et de déléguer les compétences conformément à l'article 115 dudit statut, et d'élaborer un programme de formation des autorités administratives régionales basé sur les principes de bonne gouvernance.

Concernant le 5è axe portant sur la valorisation et l'appui aux organes consultatifs, les participants ont appelé l'ensembles des parties concernées, notamment les régions et l'Etat à mener une campagne visant à sensibiliser sur l'importance des ces organes et à encourager les catégories sociales ciblées à y adhérer et accompagner les conseils régionaux, à travers les technologies numériques, afin de faciliter les tâches de ces organes, de mettre en place un système d'information permettant de trancher rapidement et avec précision sur les problématiques posées, de renforcer la participation de ces

instances dans les différents programmes et projets au niveau de la région, tout en œuvrant pour le renforcement des capacités de leurs membres via des sessions de formation spécifiques.

Les travaux de l'édition 2018 du Forum parlementaire, initié en partenariat avec l'association des présidents des régions et l'association marocaine des présidents des conseils communaux, avec le soutien des partenaires internationaux de la Chambre des conseillers, ont été consacrés aux progrès réalisés dans les domaines de la spécialisation, de la gouvernance et de la consultation, à travers des thèmes liés aux "compétences régionales, ressources disponibles et contraintes d'ordre pratique", "partenariat et exigences de la gouvernance régionale" et "démocratie participative et enjeux des instances consultatives régionales".

الأحداث المغربية

السياسية

www.abdath.info الأحداث المغربية
@AbdathMaghrebia

الأحداث المغربية
العدد 6703
الجمعة 21 /12/ 2018

توصيات الملتقى البرلماني للجهات في نسخته الثالثة متعددة وشملت جوانب متعددة تخص التنظيم والحكامة واللاتمركز الإداري، ومن أبرزها خلق مرصد للجهوية المتقدمة وضبط الجدولة الزمنية لمجموعة من التوصيات كي ترى النور، ليبقى التنزيل العنصر الأبرز في ما يلي مثل هذه اللقاءات، فهل سيتم التغلب عليه؟

الملتقى البرلماني للجهات يوصي بجدولة زمنية مضبوطة ومرصد للجهوية المتقدمة

الجهوية.. مفاتيح تجاوز الخلل

• عبد الكبير اخشيشن

أوصى المشاركون في فعاليات الملتقى البرلماني للجهات في نسخته الثالثة، بمواصلة وتحسين شروط الإعداد لهذا الملتقى المنتظم، بشراكة مع جمعية جهات المغرب ومصالح الدولة على الخصوص، لاسيما حول القضايا الراهنة التي تشغل بال الطرفين وتستلزم عرضها على طاولة النقاش والتشاور والحوار، والعمل على إحداث مرصد برلماني لتتبع الشأن الجهوي.

وفي محور تدقيق الاختصاصات وعقلنة التعاقد، أوصى المشاركون بضرورة: مواصلة المشاورات التي تم إطلاقها حول ميثاق الاختصاصات، بالحرص مسبقا على أن تكون المصالح القطاعية المعنية قادرة - بالنسبة لكل اختصاص ذاتي ومشترك -على تشخيص وإحصاء تعهداتها في أفق متعدد السنوات، وذلك من أجل تحديد مسؤوليات كل من الدولة والجهات.

كما أوصى المشاركون بـ«وضع إطار تنظيمي يحدد كيفيات ممارسة الاختصاصات المشتركة بين الجهات والقطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية المعنية، وبين بوضوح، على الخصوص، آليات تفعيل مقتضيات المادة 141 من الدستور، التي تشدد على وجوب تحويل الدولة للموارد المطابقة للاختصاصات التي تشترك الجهات في مزاولتها، والعمل على عقلنة مسلسل التعاقد، والحرص على إعداد الإطار المرجعي في ميدان التعاقد بين الجهات والدولة بصفة خاصة، بناء المقتضيات المنتظرة في مجال اللاتمركز الإداري، وذلك وصولا إلى تأمين مكانة الصدارة التي تتبوؤها الجهات، كمستوى للملاءمة في إطار برمجة السياسات والبرامج العمومية على صعيد الدولة وبين هذه الأخيرة والجماعات الترابية، وإضفاء صبغة القانون على ميثاق تحديد وتفعيل الاختصاصات.

وحول اللاتمركز الإداري، أوصى المشاركون بـ«التسريع بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري وتتبع الحكومة عن كثب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية، المتمثلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي، وتوسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم، مع العمل على إشراك الجماعات الترابية، وبصفة خاصة المجالس الجهوية، في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمركز الإداري، بدءا بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيل الإصلاح المذكور.

وفي محور تحسين الحكامة أوصى المشاركون بضرورة: نهج الدولة لسياسة إرادية في مجال إعادة انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها، والعمل على إصدار القانون بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية، المنصوص عليه في المادة 127 من القانون التنظيمي للجهات، وتعديل المرسوم رقم 2.13.422 المتعلق بالوضع رهن الإشارة ليشمل إمكانية الوضع رهن الإشارة للموظفين والمستخدمين من الإدارات العمومية، والمؤسسات العمومية للجماعات الترابية وعلى رأسها الجهات، اعتبارا أن المرسوم المذكور لا يتيح هذه الإمكانية حاليا، وخاصة مع الصدور المرتقب لقانون الوظيفة الترابية.

كما أوصوا بـ«تفويض الاختصاص بالتأشير، المنصوص عليه في المادة 115 من القانون التنظيمي، ولو جزئيا، لولاة الجهات بهدف التسريع من وتيرة تنفيذ مقررات مجالس الجهات والقرارات التنظيمية لرؤسائها، ووضع برنامج لتكوين لمصالح الإدارية التابعة للجهات على مبادئ الحكامة الجيدة، وتعبئة المصالح اللامركزة للدولة بمشاركة الغرف الجهوية للحسابات لدعم القدرات التدبيرية للجهات في تملك أدوات ومساطر وقواعد الحكامة الجيدة في أبعادها الحقوقية المالية والتنظيمية، والمطالبة بإعادة النظر في معايير توزيع الاعتمادات على الجهات.

ودعا المشاركون إلى ضرورة إشراك المؤسسات العمومية في تطوير التجربة الجهوية الحالية، وتحقيق الانسجام والتكامل بين برامج التنمية الجهوية مع المخططات القطاعية والاستراتيجيات المعتمدة على المستوى الوطني والمجالي، وتدقيق المساطر التنظيمية كحافزمهم لتحقيق الحكامة الجهوية، وإشراك القطاع الخاص في إحداث شركات التنمية الجهوية، وتوسيع مجال الشراكة التقليدية بين القطاعين العام والخاص ليشمل الجماعات الترابية، وتعزيز الشراكة مع الغرف المهنية التي يتوجب تقوية دورها، وإعطائها صبغة عملية لتحفيز النشاط الاقتصادي والارتقاء بالاقتصاد الترابي، وكذا تدقيق وتوحيد مفهوم الحكامة عبر وضع دلائل مرجعية، مع التأكيد على إعداد قانون إطار لتقييم السياسات الترابية، وكذا على إشاعة روح وجو الثقة بين مختلف الفاعلين عبر إجراءات جدية للارتقاء بمفهوم الجهوية، وعبر انخراط جماعي بنفس السرعة والوتيرة، إضافة إلى توصيات تهم تثمين ودعم الهيئات الاستشارية.

أوصى المشاركون بـ«وضع إطار تنظيمي يحدد كيفيات ممارسة الاختصاصات المشتركة بين الجهات والقطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية المعنية

Libération

Actualité

Dans un message adressé au 3ème Forum parlementaire des régions

S.M le Roi : *Les Marocains aspirent à leurs préoccupations et contribuent*

Sa Majesté le Roi Mohammed VI a adressé un message au 3ème Forum parlementaire des régions qui a ouvert ses travaux hier à Rabat. Voici le texte intégral du message Royal dont lecture a été donnée par Abdellatif Mennouni, conseiller de S.M le Roi.

Ph. Archives

"Louange à Dieu, Prière et salut sur le Prophète, Sa famille et Ses compagnons.

Mesdames, Messieurs,

Nous avons le plaisir d'adresser ce message à votre Forum, qui bénéficie depuis son institution de notre Haut patronage. Cette sollicitude témoigne de notre souci de faire aboutir le chantier de la régionalisation avancée en tant que réforme structurante inscrite au cœur de nos orientations stratégiques, à travers laquelle nous entendons renforcer la dynamique de modernisation institutionnelle de notre pays, fortifier le socle d'un Maroc attaché aux valeurs de solidarité, de dignité, de justice sociale et territoriale, impulser le développement intégré et durable en faveur de tous les citoyens.

A cette occasion, il nous plaît de saluer le choix de la Chambre des conseillers d'inscrire dans la continuité la démarche de réflexion et de proposition engagée avec ses partenaires institutionnels, en l'occurrence le Conseil économique, social et environnemental, le Conseil national des droits de l'Homme, les Associations des régions et des communes du Maroc, en prenant avec eux l'initiative d'organiser la troisième édition du Forum parlementaire des régions.

Notre souhait est que cette édition soit l'occasion d'approfondir la réflexion constructive d'ores et déjà amorcée, de proposer des solutions innovantes et pratiques appropriées afin que la régionalisation avancée puisse jouer un rôle clé de puissant levier pour produire du capital matériel et immatériel, créer des emplois, notamment au profit des jeunes, favoriser l'insertion des différentes catégories sociales, garantir la participation citoyenne large et responsable et concourir à la promotion de la diversité culturelle de notre pays, dans le respect des spécificités de son identité nationale unifiée.

> Les régions ne devront pas se limiter aux filières habituelles de financement

Vous n'ignorez pas que la valorisation optimale de ce chantier décisif ne dépend pas seulement de l'étendue des compétences attribuées aux collectivités territoriales, plus particulièrement aux régions, mais qu'elle est essentiellement liée à la manière dont ces compétences sont exercées, à la capacité de tous les acteurs, notamment les élus, à faire preuve d'un sens élevé des responsabilités, à privilégier le travail collectif qui érige l'impératif de servir le citoyen en priorité absolue, et qui transcende toutes les considérations étriquées.

De fait, les Marocains ne veulent pas d'institutions régionales qui restent lettre morte. Ils aspirent plutôt à disposer de régions agissantes qui répondent à leurs préoccupations pressantes, et qui contribuent à l'amélioration de leur quotidien.

Mesdames, Messieurs,

Les dispositions et les chantiers que nous avons lancés récemment, notamment ceux relatifs à la déconcentration administrative, à la réforme du système d'appui et de protection sociale, au dispositif de formation professionnelle, à la refonte du cadre juridique et réglementaire des Centres régionaux d'investissement, s'insèrent dans le cadre de notre vision globale qui entend réunir les conditions favorables à l'aboutissement du processus de développement régional, par l'accélération de la cadence de sa mise en œuvre et par l'habilitation de toutes les régions à exercer pleinement et efficacement leurs compétences.

Par conséquent, nous soulignons aujourd'hui la nécessité de veiller à la cohérence et à la complémentarité des missions assignées à l'ensemble des acteurs publics territoriaux, plus particulièrement, aux collectivités territoriales. De fait, les lois qui régissent ces structures ont confié aux régions, des missions de promotion du développement intégré et durable, aux conseils des préfectures et des provinces, des missions de promotion du développement social en milieu rural autant que dans les espaces urbains et enfin aux communes, des missions de prestation de services de proximité aux habitants.

A cet égard, nous vous invitons à prendre part à l'effort de réflexion qui doit conduire à la mise en place d'un cadre méthodologique définissant le calendrier des étapes par lesquelles les régions devront passer dans l'exercice de leurs compétences. La conception de ce cadre doit prendre en considération les exigences de complémentarité entre les compétences propres, partagées et transférées et doit tenir compte des capacités financières et managériales spécifiques à chaque région, tout en gardant à l'esprit les nouvelles solutions institutionnelles dont l'efficacité a été éprouvée.

A cet égard, nous notons que les différentes régions du Royaume ont connu des évolutions contrastées dans la mise en œuvre des programmes de développement régional. Néanmoins, pour que ces programmes se traduisent en réalisations effectives et complémentaires des politiques sectorielles menées au niveau territorial, les régions ne devront pas se

> Nous vous invitons à réfléchir aux moyens de rendre opérationnels les mécanismes participatifs de dialogue et de concertation

limiter aux filières habituelles de financement. Il leur faudra, en effet, réfléchir attentivement aux modalités de mobilisation des financements nécessaires à ces programmes et à leur diversification grâce à différents partenariats, y compris la coopération décentralisée.

A ce propos, nous invitons les régions à saisir l'occasion des prochaines évaluations d'étape des programmes de développement régional pour renforcer l'ingénierie de financement des projets planifiés et pour garantir ainsi leur faisabilité et leur efficience.

En ce qui concerne la question des financements, il n'est nul besoin de rappeler que l'Etat, dans son ensemble, dispose de moyens financiers limités. Aussi, tenant compte de cette contrainte, il importe que les collectivités territoriales

à disposer de régions qui répondent à l'amélioration de leur quotidien

veillent à mettre au point des programmes de développement et des plans d'action qui tiennent compte d'une gestion efficace et efficiente des ressources financières et de la nécessaire affectation de celles-ci à des investissements générateurs d'emplois productifs et propres à satisfaire les besoins réels et pressants des populations.

Mesdames, Messieurs,

Lors de la deuxième édition du Forum, nous avions exhorté les élus à concevoir des solutions locales adaptées aux problèmes des jeunes.

Or, nous avons constaté qu'à cet égard, les initiatives des régions restaient en deçà de nos ambitions et qu'elles ne répondaient pas aux attentes des catégories concernées.

> Nous avions exhorté les élus à concevoir des solutions locales adaptées aux problèmes des jeunes

Par conséquent, nous soulignons à nouveau le caractère prioritaire de cette question urgente et, en la matière, nous insistons notamment sur la nécessité d'une approche participative pour élaborer des plans et des programmes régionaux d'insertion des jeunes, qui soient complémentaires et compatibles avec la Stratégie nationale intégrée de la jeunesse.

Nous appelons également le gouvernement, le Conseil économique, social et environnemental et les autres organismes publics concernés, à accompagner les régions dans ce domaine, à leur apporter leur appui pour atteindre cet objectif et contribuer ainsi à la mise en œuvre des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux ainsi qu'au renforcement des mécanismes de médiation au niveau territorial.

Aussi, nous vous invitons à réfléchir aux moyens de rendre opérationnels les mécanismes participatifs de dialogue et de concertation, y compris les modalités d'implication des nouveaux acteurs dans les différentes dynamiques sociétales à l'œuvre au niveau régional. Le but est de garantir l'efficacité de l'action participative menée avec les conseils régionaux, de mettre en exergue le caractère inclusif de ces mécanismes, notamment en faveur des femmes et des jeunes.

A cet égard, nous avions orienté les collectivités territoriales pour qu'elles insèrent, dans leurs programmes, des projets à même d'apporter plus de justice sociale et territoriale, de réduire les formes existantes de marginalisation et d'exclusion.

Dans cet esprit, nous orientons ces collectivités pour qu'elles mettent en place, en partenariat avec l'Etat et les autres acteurs territoriaux, des programmes et des projets susceptibles de renforcer les capacités des classes moyennes en milieu urbain et, parallèlement, de favoriser l'émergence et l'élargissement d'une classe moyenne agricole.

Mesdames, Messieurs,

Nous saisissons l'ampleur de vos attentes concernant la mise en œuvre opérationnelle de la nouvelle Charte de déconcentration administrative, et le nouveau format des Centres régionaux d'investissement qui leur confère désormais de larges prérogatives pratiques.

A ce propos, nous recommandons aux collectivités territoriales de se mettre au diapason des développements de l'heure et, plus largement, de s'adapter aux évolutions profondes et accélérées qui caractérisent notre pays autant que le monde qui l'entoure. Ces collectivités devraient également conclure des partenariats efficaces et productifs avec les structures administratives déconcentrées, les opérateurs du secteur privé et les acteurs de la société civile. Elles devraient aussi accompagner la dynamique vouée à l'amélioration du climat et des procédures d'investissement au niveau territorial.

L'adoption des principes de bonne gouvernance et de corrélation entre exercice de responsabilités et reddition des comptes, demeure la pierre angulaire de toute action visant à renforcer l'efficacité des institutions, à promouvoir le développement local et régional intégré.

> L'adoption des principes de bonne gouvernance et de corrélation entre exercice de responsabilités et reddition des comptes demeure la pierre angulaire de toute action visant à renforcer l'efficacité des institutions

En conséquence, nous orientons les collectivités territoriales et tous les participants à ce Forum, pour accorder l'attention requise à cette question, lors des débats ou sur le terrain, de sorte que le principe de gouvernance ne demeure pas un simple slogan creux, sans contenu réel et sans impact tangible sur les conditions de vie des citoyens.

De la valorisation des ressources humaines à la notion de responsabilité et de demande de reddition des comptes, en passant par les nouveaux modes de gestion et les mécanismes d'implémentation modernes, nombreux sont, en effet, les sujets qui vous interpellent et vous incitent à identifier les causes réelles de la situation actuelle et, partant, à chercher des solutions réalistes, adaptées et transparentes aux problèmes posés, à répondre favorablement aux doléances et aux attentes des citoyennes et des citoyens.

C'est la voie indiquée pour rehausser la performance des institutions, tant au niveau national que territorial, pour renforcer la confiance des citoyens en elles, pour concourir à la réalisation du développement intégré, de la justice sociale et territoriale.

Pour conclure, nous insistons de nouveau sur l'attention constante que nous accordons au suivi des conclusions du Forum parlementaire des régions. Nous avons aussi bon espoir que ses travaux déboucheront sur des recommandations et des propositions pratiques, propres à répondre aux défis, présents et futurs, liés à la régionalisation avancée, et susceptibles d'enrichir le modèle de développement en cours d'élaboration.

Puisse Dieu couronner vos travaux de succès.

Wassalamou alaikoum warahmatoullahi wabarakatouh*.

La Chambre des représentants adopte le PLF 2019 en deuxième lecture

Le texte a reçu l'aval de 158 députés et a été rejeté par 56 autres

La Chambre des représentants a adopté à la majorité, en deuxième lecture, le projet de loi de Finances n° 18.80 pour l'exercice financier 2019, lors d'une séance plénière mardi.

Le texte a reçu l'aval de 158 députés et a été rejeté par 56 autres et aucune abstention.

Les groupes de la majorité ont affirmé à cette occasion que le projet de loi de finances (PLF 2019) reflète les efforts du gouvernement en matière notamment de maîtrise des dépenses et du taux de déficit, ainsi que la poursuite de la stratégie des grands chantiers.

Ils se sont félicités de la portée sociale du PLF 2019, citant l'adoption d'une série de mesures incitatives dans le domaine social, l'appui apporté à l'entreprise privée dans une optique de création d'emplois et le soutien aux personnes à besoins spécifiques, entre autres.

De leur côté, les groupes d'opposition ont estimé que ce texte «ne se distingue en rien par rapport aux précédentes lois de Finances au niveau tant de la structure que du contenu, sachant qu'il s'est appuyé sur des chiffres sans prendre en considération les observations de l'opposition».

«Le projet ne répond guère aux attentes des citoyens et aux besoins de la société, ni à la nécessité d'alléger le fardeau fiscal ou de soutenir l'économie nationales, ont-ils relevé, déplorant à ce égard le manque d'interaction de l'Exécutif, avec les propositions d'amendements destinées essentiellement à promouvoir une plus grande équité fiscale et les secteurs sociaux, notamment la santé et l'enseignement.

Le ministre de l'Economie et des Finances, Mohamed Benchaaboun avait assuré, en réponse aux interventions faites lors d'une séance plénière, que le gouvernement a interagi positivement et en toute objectivité avec les amendements apportés au projet par les groupes et groupements aussi bien ceux de la majorité que de l'opposition.

Il a expliqué que sur un total de 219 amendements présentés, 156 ont été retirés (soit 72% du total) et trente-trois d'entre eux ont pu être finalement retenus (61%).

Ces amendements à portée sociale qui consistent à préserver le pouvoir d'achat du citoyen portent principalement sur l'exonération de la TVA avec

une remise sur les médicaments, dont le prix dépasse en vertu d'un texte réglementaire un montant de 588 DH hors taxe, et l'augmentation du montant des primes de panier délivrés par les employeurs à leurs employés.

المغربية الصحراء

الملتقى البرلماني الثالث للجهات.. مناسبة لتركيز الاهتمام على ما تحقق من تطور في مجالات الاختصاصات والحكامة والاستشارة

يمثل الملتقى البرلماني الثالث للجهات، الذي ينظمه مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات غدا الأربعاء، مناسبة لتركيز الاهتمام على ما تحقق من تطور في مجالات الاختصاصات والحكامة والاستشارة، وذلك في إطار مواكبة المجلس للجهود التي تبذلها المجالس الجهوية في إرساء دعائم الجهوية المتقدمة.

وهكذا، ستركز فعاليات النسخة الثالثة للملتقى اهتمامها على مناقشة ما تحقق من تطور في المجالات السالفة الذكر عبر محاور تتعلق بـ"الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة"، و"الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية"، و"الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية".

فبخصوص المحور المتعلق بالاختصاصات، تقول أرضية الملتقى، فبعد انصرام ثلاث سنوات على بداية العمل بالإصلاح الجهوي، مازالت إشكالية الاختصاصات ترخي بظلالها على التنظيم الجهوي المعتمد، حيث أن الاختصاصات الذاتية، التي تعد مبدئيا مهاما جوهرية وأصيلة، "غير محددة بالدقة المطلوبة، الشيء الذي يحول دون مزاولتها من قبل المجالس الجهوية"، وبالمثل فإن آليات إقدام الجهات على ممارسة الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة "غير متاحة وواضحة بما فيه الكفاية". أما الاختصاصات المنقولة، يضيف المصدر ذاته، فلم تسجل بعد أية مبادرة في اتجاه تفعيل المقتضيات القانونية التي تتيح للدولة التنازل لفائدة الجهات على جزء من اختصاصاتها، مشيرا إلى أن هذه "الوضعية الغامضة" التي تواجهها الجهات بخصوص إشكالية الاختصاصات تدفع في اتجاه اختيار هذا الموضوع كمحور أساسي للدراسة والتفكير وتبادل الرأي واقتراح الحلول التي تسمح بتجاوز الصعوبات الحالية.

أما بالنسبة لمحور الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية، فالمراد من طرح هذا الموضوع هو الوقوف على مدى التزام الجهات باحترام مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة في سيرها وعلاقاتها بمحيطها، ومدى مساهمة ذلك في تحقيق شراكات ناجعة ومفيدة لساكنة الجهات المعنية. وفي ما يتعلق بالديمقراطية التشاركية وإشكالية تفعيل الهيئات الاستشارية على المستوى الجهوي، فيروم هذا الموضوع الوقوف على جهود المجالس الجهوية لأجل تبني مقاربة تشاركية حقيقية، وذلك من خلال إقبالها على تفعيل الهيئات الاستشارية المنصوص عنها في الباب الرابع من القسم الثالث من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات. وعلى ضوء ما سبق، يهدف هذا الملتقى إلى الاستشراف الجماعي لأجوبة وحلول عملية للأسئلة ذات الصلة أساسا بمدى الحديث عن حكامة جهوية في ممارسة المجالس الجهوية لاختصاصاتها وفي اعتمادها المقاربة التشاركية لتدبير الشأن الجهوي بمناسبة انتصاف ولاية هاته المجالس، ومدى سماح الاختصاصات الجديدة الممنوحة للجهة في إطار القانون التنظيمي 111.14 بإقرار مبدأ التدبير الحر الذي يخولها سلطة التداول بكيفية ديمقراطية وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها، وكذا قدرة الإمكانيات المالية الجهوية الجديدة على تعزيز مكانة الجهة كفاعل في التنمية الترابية والاندماج المجالي، ومدى نجاعة الإمكانات المتاحة التي أقرها المشرع للمجالس الجهوية المنتخبة في خلق مرافق عامة (مثل وكالة تنمية الجهة) للنهوض بالرهانات التنموية والاجتماعية بالجهة. وذكرت الأرضية أنه بعد أن تناول في دورته الثانية إشكاليات تدبيرية عملية تتعلق بموضوعات الإدارة الجهوية والموارد البشرية الجهوية، والمالية الجهوية، والتخطيط التنموي الجهوي، سينعقد الملتقى البرلماني الثالث للجهات في سياق يتسم بدخول ورش الجهوية المتقدمة مرحلة حاسمة فيما يتعلق بوضعه حيز التنفيذ، على ضوء ما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة للملتقى الثاني للجهات.

وسجلت أن أشغال الملتقى البرلماني الثاني للجهات أظهرت أن هذا الورش يتطلب المرور عبر فترة انتقالية في الوقت الراهن، تتم خلالها معالجة مختلف الجوانب الإدارية والتقنية والبشرية، التي تسبق تفعيله بشكل كامل.

وحسب الأرضية يمكن إيجاز المراحل الرئيسية التي تميزت بها هذه الفترة الأخيرة، بالخصوص، في استكمال، خلال هذه السنة، صدور الترسانة القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون التنظيمي، حيث أن 69 مرسوما تمت المصادقة عليها وصدرت بالجريدة الرسمية، بينما توجد باقي النصوص القانونية المتعين المصادقة عليها في مرحلة وضع الصيغة النهائية (ويتعلق الأمر بالأنظمة الأساسية الخاصة بالمسؤولين الجهويين الخ...)، وإعداد مخططات التنمية الجهوية لعشر جهات، سمحت بإعطاء رؤية واضحة عن نشاطها وإسهامها في تنمية المجالات الترابية بالبلاد، والرفع من الاعتمادات المنقولة من الدولة لفائدة المجالس الجهوية، حيث بلغت ما يفوق سبع مليارات درهم سنة 2018 . يشار إلى أنه ستنظم في إطار هذا الملتقى ثلاث ورشات تتعلق بـ"الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة"؛ و"الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية"؛ و"الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية".

ويأتي تنظيم هذا الملتقى تماشيا مع استراتيجية المجلس الرامية إلى الاستمرار في احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، وكذا الانفتاح على محيط المجلس والتفاعل مع أسئلة المجتمع وانتظاراته وتطلعاته.

رسالة الأمة

ملتقى الجهات.. تشخيص صعوبات تفعيل الجهوية والكشف عن وصفة الإصلاح

أوصى المشاركون في الملتقى البرلماني الثالث للجهات، الذي اختتمت أشغاله، أول أمس (الأربعاء)، بالرباط، بإحداث مرصد برلماني لتتبع الشأن الجهوي، وبالإعداد للنسخة المقبلة من الملتقى عبر تعبئة قوية من جانب مجموعة المستشارين الممثلين للمجالس الجهوية، في إطار لقاءات وجلسات عمل موضوعاتية تتم بتنسيق مع المصالح المركزية للدولة ورؤساء المجالس الجهوية.

الملتقى الذي نظمه مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، أوصى أيضا بمواصلة المشاورات التي تم إطلاقها حول ميثاق الاختصاصات، مع الحرص على أن تكون المصالح القطاعية المعنية قادرة، بالنسبة لكل اختصاص ذاتي ومشترك، على تشخيص وإحصاء تعهداتها في أفق متعدد السنوات، وذلك من أجل تحديد مسؤوليات كل من الدولة والجهات، وبوضع إطار تنظيمي يحدد كيفيات ممارسة الاختصاصات المشتركة بين الجهات والقطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية المعنية. وبين بوضوح آليات تفعيل مقتضيات المادة 141 من الدستور التي تشددت على وجوب تحويل الدولة للموارد المطابقة للاختصاصات التي تشرك الجهات في مزاولتها».

كما دعا المشاركون في هذا اللقاء إلى «فتح نقاش حقيقي حول أسس التعاقد بين الدولة والجهات من أجل وضع إطار مرجعي مشترك كفيل بإعطاء مضمون حقيقي لمفهوم الشراكة بين الجهات والدولة وبينها وبين باقي الشركاء»، وب«تحديد مجال التعاقد ونطاقه بوضوح وإبراز كيفيات وشروط إعداد اتفاقيات الشراكة والتشاور حول طرق تفعيلها وتتبع تنفيذها وتقييمها، وإضفاء الصبغة القانونية على ميثاق تحديد وتفعيل الاختصاصات.

وطالب المشاركون ب«التعجيل بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري»، مع «تتبع الحكومة عن كثب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية المتمثلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي وتوسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم»، كما أوصوا، أيضا ب«العمل على إشراك الجماعات الترابية، وخاصة المجالس الجهوية، في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمركز الإداري، بدءا بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيل هذا الإصلاح».

■ الرباط- عبد الحق العميمي

MarocHebdo

Le Souverain indique dans un message au Forum parlementaire des régions que les Marocains ne veulent pas d'institutions régionales qui restent lettre morte

Régions : Rappel à l'ordre royal

Le Souverain a appelé à la nécessité de veiller à la cohérence et à la complémentarité des missions assignées à l'ensemble des acteurs publics territoriaux, plus particulièrement aux collectivités territoriales.

Mohamed Badrane
mbadrane@aujourdhui.ma

Et de trois pour le Forum parlementaire des régions qui a ouvert ses travaux mercredi à Rabat. L'édition de cette année a été marquée par un message royal dont lecture a été donnée par Abdellatif Mennouni, conseiller de SM le Roi. «*Nous avons le plaisir d'adresser ce message à votre Forum, qui bénéficie depuis son institution de Notre Haut Patronage. Cette sollicitude témoigne de Notre souci de faire aboutir le chantier de la régionalisation avancée en tant que réforme structurante inscrite au cœur de Nos orientations stratégiques, à travers laquelle Nous entendons renforcer la dynamique de modernisation institutionnelle de notre pays, fortifier le socle d'un Maroc attaché aux valeurs de solidarité, de dignité, de justice sociale et territoriale, impulser le développement intégré et durable en faveur de tous les citoyens*», a dit le Souverain appelant à la nécessité de veiller à la cohérence et à la complémentarité des missions assignées à l'ensemble des acteurs publics territoriaux, plus particulièrement aux collectivités territoriales. Le message royal a surtout indiqué que les Marocains ne veulent pas d'institutions régionales qui restent lettre morte soulignant que les Marocains aspirent plutôt à disposer de «*régions agissantes qui répondent à leurs préoccupations pressantes, et qui contribuent à l'amélioration de leur quotidien*». De fait, a relevé SM le Roi, les lois qui régissent ces structures territoriales ont confié aux régions des missions de promotion du développement intégré et durable, aux conseils des préfectures et des provinces des missions de promotion du développement social en milieu rural autant que dans les espaces urbains et enfin aux communes, des missions de prestation de services de proximité aux habitants. «*A cet égard, Nous vous invitons à prendre part à l'effort de réflexion qui doit conduire à la mise en place d'un cadre méthodologique définissant le calendrier des étapes par lesquelles les régions devront passer dans l'exercice de leurs compétences*», a souligne le Souverain, précisant que la conception de ce cadre doit prendre en considération les exigences de complémentarité entre les compétences propres, partagées et transférées et doit tenir compte des capacités financières et managériales spécifiques à chaque région, tout en gardant à l'esprit les nouvelles solutions institutionnelles dont l'efficacité a été éprouvée. A noter que les travaux du 3e Forum parlementaire des régions sont organisés par la Chambre des conseillers en partenariat avec le Conseil économique, social et environnemental, l'Association des présidents des régions et l'Association marocaine des présidents des conseils communaux. Organisé avec le soutien de partenaires internationaux de la Chambre, l'événement est consacré aux progrès réalisés dans les domaines de la spécialisation, de la gouvernance et de la consultation, à travers des thèmes liés aux «Compétences régionales, ressources disponibles et contraintes d'ordre pratique», «Partenariat et exigences de la gouvernance régionale» et «Démocratie participative et enjeux des instances consultatives régionales».

> «Nous vous invitons à prendre part à l'effort de réflexion qui doit conduire à la mise en place d'un cadre méthodologique définissant le calendrier des étapes par lesquelles les régions devront passer dans l'exercice de leurs compétences»

LES inspirations ÉCO

Régionalisation avancée. Pourquoi cela n'avance pas plus vite ?

Plus de trois ans après l'installation des conseils régionaux, la régionalisation avancée fait encore face à nombre de freins qui ralentissent sa mise en œuvre. Pour faire le point sur l'état d'avancement de ce chantier qui piétine, la chambre des conseillers a réuni hier une pléiade d'acteurs concernés et des experts. En tête des problématiques figurent le retard dans l'attribution des compétences aux régions et l'insuffisance du financement.

Jihane Gattioui
j.gattioui@leseco.ma

Il est grand de passer à la vitesse supérieure dans la mise en œuvre de la régionalisation avancée. L'accélération de la cadence est en effet la recommandation la plus insistance de nombres d'acteurs qui se sont exprimés, hier au sein de la chambre des conseillers lors de la troisième édition du forum parlementaire sur les régions dont l'un des axes majeurs est l'attribution des compétences propres, partagées et transférées aux conseils régionaux conformément aux dispositions juridiques. Dans un message royal adressé aux participants, le souverain a appelé à établir un calendrier des étapes par lesquelles les régions devront passer dans l'exercice de leurs compétences. «*La conception de ce cadre doit prendre en considération les exigences de complémentarité entre les compétences propres, partagées et transférées et doit tenir compte des capacités financières et managériales spécifiques à chaque région, tout en gardant à l'esprit les nouvelles solutions institutionnelles dont l'efficacité a été éprouvée*». La précision de la nature des compétences des conseils régionaux est une étape importante dans la mise en œuvre de la régionalisation avancée. C'est pour cette raison que les concertations sont en cours, depuis des mois, entre les présidents des régions et le ministère de l'Intérieur pour l'élaboration d'une charte des compétences. La dernière mouture de ce texte est en cours de finalisation. Son adoption permettra de passer à une nouvelle étape, celle de la signature des contrats-programmes entre l'Etat et les régions à partir de 2019.

Accompagner les régions

Il faut dire que le transfert des compétences, à lui seul, n'est pas suffisant pour bien mettre sur les rails la régionalisation avancée. Il est en effet primordial d'accompagner les conseils régionaux et des les aider à s'attaquer aux grandes problématiques dont ils souffrent dans leur gestion quotidienne, notamment celle du déficit en ressources humaines, comme l'a si bien précisé Ahmed Reda Chami, le nouveau président du Conseil économique, social et environnemental. Même son de cloche auprès du président de l'association des présidents des régions Mohand Laenser qui souligne l'importance d'accompagner l'adoption de la charte des compétences par les ressources matérielles et humaines nécessaires en vue de permettre aux régions d'activer efficacement l'exercice de leurs compétences. Laenser tient à rappeler qu'une grande partie du budget des régions est dédiée à leur participation dans la mise en œuvre du programme de lutte contre les disparités sociales et territoriales en milieu rural. Des actions concrètes doivent être mises en place sur le volet du financement qui est un élément-clé dans la concrétisation de ce chantier structurant. À ce titre, le souverain exhorte les régions à ne pas se limiter aux filières habituelles de financement et à réfléchir attentivement aux modalités de mobilisation des financements nécessaires aux programmes de développement régional et à leur diversification grâce à différents partenariats, y compris la coopération décentralisée.

Le souverain a appelé à établir un calendrier des étapes par lesquelles les régions devront passer dans l'exercice de leurs compétences.

Limiter les partenariats excessifs

La conclusion des partenariats pour rendre effectifs les projets des plans de développement régional est une nécessité en raison des moyens limités des conseils régionaux. Mais, les régions doivent éviter l'excès dans la signature des accords, comme ce qui est actuellement constaté. C'est l'un des points soulevés par le président de la chambre des conseillers Hakim Benchemmach qui pointe du doigt le recours excessif des conseils régionaux à la signature des conventions de partenariat avec diverses parties ; ce qui pose la problématique du suivi et de mise en œuvre des engagements ainsi que celle de l'éclatement de l'intervention de l'Etat alors qu'il faut mutualiser les efforts. Ainsi, l'amélioration de la gouvernance territoriale et régionale s'impose. Et c'est dans ce cadre qu'il est recommandé d'accélérer le rythme de mise en œuvre de la déconcentration administrative en édictant les textes d'application et fixant avec précision le calendrier de délégation et de transfert des compétences aux services déconcentrés. La balle est dans le camp du gouvernement pour activer sur le terrain ce chantier qui va donner un coup de fouet à la concrétisation de la régionalisation avancée. La mise en place de tous les mécanismes nécessaires juridiques, techniques et organisationnels devront permettre aux régions de tracer des visions et des programmes adaptés aux défis territoriaux. Par ailleurs, l'activation de la démocratie participative au sein des conseils régionaux et l'amélioration de l'action des instances créées à cet effet doivent être érigées en priorité. Or il s'avère que ce volet n'a pas encore atteint les résultats souhaités, et de grands efforts restent encore à déployer pour développer l'approche de concertation et la démocratie participative. ●

Le Matin 20/12/2018 P.1/4

LE MATIN
www.lematin.ma
LE MATIN DU SAHARA ET DU MAGHREB

- Téléphonie mobile : Le chinois Honor s'attaque au marché marocain
- Avec 123 hôtels et 37 en projet : Accor premier groupe hôtelier en Afrique

2968 • 12 TEVET 5779 DIRECTEUR DE LA PUBLICATION : MOHAMMED HAITAMI PRIX : 5,00 DH - 1,00 EURO N° 16 618

le de Bank Al-Maghrib
clarations de Abdellatif Jouahri P. 22

Ressources humaines
Les réseaux sociaux, un bon outil de recrutement, mais... P. 28

Entretien avec Nasser Larguet, directeur technique national
« Je considère que mon bilan à la tête de la DTN est positif à 75% » P. 18

a première pierre d'un nouveau t de Rabat-Salé et lance la nouvelle s avions de Royal Air Maroc

des investissements prévisionnels estimés à 1,641 milliard r la capacité d'accueil annuelle de l'aéroport de 1,5 million sagers actuellement à 4 millions

S.M. le Roi Mohammed VI a procédé, mercredi, à la pose de la première pierre d'un nouveau terminal à l'aéroport de Rabat-Salé, avant de lancer le premier appareil de la nouvelle génération des avions de Royal Air Maroc, un Boeing 787-9 Dreamliner nouvellement acquis. Nécessitant des investissements prévisionnels estimés à 1,641 milliard de dirhams, l'extension de l'aéroport Rabat-Salé est un projet structurant destiné à accompagner la croissance incessante du trafic passager et l'essor socio-économique que connait la région de Rabat-Salé-Kénitra. Page 2

Scannez le code QR pour visualiser la vidéo de l'activité Royale sur lematin.ma

Dans un message adressé au troisième Forum parlementaire des régions

S.M. le Roi : «Les Marocains aspirent à des régions qui répondent à leurs préoccupations pressantes et qui contribuent à l'amélioration de leur quotidien»

Sa Majesté le Roi Mohammed VI a souligné, mercredi, la nécessité de veiller à la cohérence et à la complémentarité des missions assignées à l'ensemble des acteurs publics territoriaux, plus particulièrement aux collectivités territoriales, notant que les Marocains ne veulent pas d'institutions régionales qui restent lettre morte. Les Marocains aspirent plutôt à disposer de «régions agissantes qui répondent à leurs préoccupations pressantes et qui contribuent à l'amélioration de leur quotidien», a souligné le Souverain dans un message adressé aux participants au troisième Forum parlementaire des régions dont les travaux se sont ouverts mercredi à Rabat.

De fait, a relevé S.M. le Roi, les lois qui régissent ces structures territoriales ont confié aux régions des missions de promotion du développement intégré et durable, aux conseils des préfectures et des provinces, des missions de promotion du développement social en milieu rural autant que dans les espaces urbains et enfin aux communes, des missions de prestation de services de proximité aux habitants. Page 4

Ph. Kamouch

البرلمان و الناس : السبت 22 دجنبر 2018

الملتقى البرلماني الثالث للجهات بالمغرب

وجّه العاهلُ المغربي الملكُ محمد السادس رسالةً إلى المشاركين في أشغال "الملتقى الثالث للجهات" الذي انطلقت أشغالهُ اليوم بالرباط و الذي ينظمهُ مجلس المستشارين بشراكةٍ مع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي... العاهل المغربي أكد ضرُورة الحرص على التناسق و التكامُل بين المهام الموكولة لكل الفاعلين العُموميين،الترابيين،خاصة منهم الجماعاتُ الترابية كما شَدَّد على أن المغاربة لا يريدون مؤسسات جهوية تظل حبرا على ورق.... في ركن ضيف المسائية لهذا اليوم نستضيف الدكتور محمد الغالي، أستاذ القانون الدستوري و العلوم السياسية بجامعة القاضي عياض بمراكش للإجابة على الأسئلة التالية :

رسالة ملكية إلى المشاركين في أشغال الملتقى البرلماني للجهات
غرفة الأخبار
0:03 / 2:24

سيدي حمدي ولد الرشيد: رئيس جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء
آمال مختلفة تعلق على الملتقى البرلماني الثالث للجهات
مدار الأخبار

بنشماش يعدد رهانات الملتقى البرلماني الثالث للجهات
À regarder plus tard
Partager
al3omk.com

بنشماش يعدد رهانات الملتقى البرلماني الثالث للجهات
À regarder plus tard
Partager
PLUS DE VIDÉOS
al3omk.com
0:13 / 10:42
YouTube

al3omk.com

بالفيديو..افتتاح الملتقى البرلماني الثالث للجهات
À regarder plus tard
Partager
le12ma

بالفيديو..افتتاح الملتقى البرلماني الثالث للجهات
À regarder plus tard
Partager
PLUS DE VIDÉOS
le12ma
2:05 / 5:28
YouTube

بالفيديو..افتتاح الملتقى البرلماني الثالث للجهات
À regarder plus tard
Partager
أمينة بوعياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
PLUS DE VIDÉOS
le12.ma

Vidéo. Décentralisation: les recommandations du 3è forum parlementaire des régions

Par Mohamed Chakir Alaoui et Khaoula Lahlali le 20/12/2018 à 17h27 (mise à jour le 20/12/2018 à 22h13)

Le troisième forum parlementaire des régions a recommandé au terme de ses travaux d'une journée la mise en place d'une charte nationale spécifiant les attributions des douze conseils de régions, dans l'objectif de réussir la mise en oeuvre de la régionalisation avancée.

AA

"Nous appelons à l'adoption rapide de cette charte qui serait un cadre d'application de la loi organique sur les régions", a affirmé, dans une déclaration à Le360, le président de la Chambre des conseillers, Hakim Benchamas.

www.le360.ma
1:57 / 3:46

www.alaoual.com

MAP
radio Plus
حكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين
MAP
0:43 / 2:29

MAP
عبد السلام الدامون
رئيس الهيئة الاستشارية مع المجتمع المدني بمجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة
MAP
Lire (k)
0:36 / 1:19

MAP
1:15 / 3:06

MAP
المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ابراهيم حفيظي
رئيس جهة سوس ماسة
MAP
0:51 / 3:06

MAP

MAP
ابراهيم الزياني
أستاذ التعليم العالي
MAP
AGENCE MAROCAINE DE PRESSE

MAP TV NEWS
الملتقى البرلماني الثالث للجهات: تسليط الضوء على سبل تعزيز الديمقراطية التشاركية
À regarder plus tard
Partager
PLUS DE VIDÉOS

ملاحظة: واكبت القنوات الأولى والثانية والأمازيغية، وقناة ميدي 1تفي فعاليات النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات. واستضافت القناة الأولى السيد أحمد التويزي عضو مكتب مجلس المستشارين في نشرتها الزوالية يوم الأربعاء 19 دجنبر 2018، للحديث عن أهمية ورهانات الملتقى. كما تابعت وكالة المغرب العربي للأنباء "تفي" أشغال الملتقى، وأجرت تصريحات مع رؤساء جهات وبرلمانيين وباحثين مهتمين بالجهوية المتقدمة، وأيضا القنوات الإذاعية (راديو بليس، الإذاعة الوطنية..) التي تناولت بدورها أشغال هذا الملتقى.

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers
ⵜⵉⵖⵔⵎⵉⵜ ⵜⴰⵙⵏⵜⵉⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⵜⵉⵔⵉⵏ

بلاغ

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ينظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من شركائه الدوليين، النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات، وذلك يوم الأربعاء 19 دجنبر 2018 انطلاقا من الساعة التاسعة صباحا بمقر مجلس المستشارين.

وينعقد الملتقى البرلماني الثالث للجهات في سياق وطني يتسم بدخول ورش الجهوية المتقدمة مرحلة حاسمة فيما يتعلق بوضعه حيز التنفيذ على ضوء ما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة لفعاليات الملتقى البرلماني الثاني للجهات، والتي أكد فيها جلالته أنه بعد أن "تم تسطير الأهداف، وتحديد المبادئ والقواعد بوضوح، واضطلع الفاعلون بمهامهم؛ فإن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي." (انتهى كلام جلالة الملك) باعتباره يشكل بالنسبة لبلادنا إصلاحا طموحا، يستوجب انخراطا فعليا وتجاوبا ناجعا لكل الفاعلين المرتبطين والمهتمين والمعنيين بهذا الورش المهيكل والاستراتيجي.

وسيعرف هذا الملتقى مشاركة الحكومة، والبرلمان، والمجالس الجهوية، والمؤسسات الوطنية، وهيئات الحكامة، ووكالات التنمية

الجهوية، والفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني وخبراء وجامعيين مهتمين بموضوع الجهوية.

وستتركز فعاليات النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات على ما تحقق من تطور في مجالات الاختصاص والحكامة والاستشارة، عبر محاور تتعلق بـ"الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة"، و"الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية"، و"الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية".

ويتوخى مجلس المستشارين من خلال تنظيم هذا الملتقى، مواصلة تتبع مسار ورش الجهوية المتقدمة، استلهاما لمضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين في فعاليات الملتقى البرلماني الثاني للجهات، وتفعيلا للتوصية الصادرة عن الملتقى البرلماني التأسيسي للجهات، الداعية إلى تنظيم الملتقى على نحو منتظم ودوري كإطار للتنسيق المؤسساتي والتفكير الجماعي في سبيل التفعيل السليم لورش الجهوية المتقدمة اعتبارا لخصوصية تركيبة المجلس السياسية والمجالية والاقتصادية والنقابية، والتي تجعل منه برلمانا وصوتا للجهات بامتياز، وأيضا تماشيا مع استراتيجية المجلس الرامية إلى الاستمرار في احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، وكذا الانفتاح على محيط المجلس والتفاعل مع أسئلة المجتمع وانتظاراته وتطلعاته.

وتجدر الإشارة إلى أن الملتقى البرلماني للجهات في دورته التأسيسية، سبق له التداول في محاور تهم، الاختصاصات ونقل الإمكانيات؛ وإشكاليات التمويل واستخلاص المداخيل على المستوى المحلي؛ ورهانات التنمية المندمجة والمستدامة؛ والتكامل البين جهوي. أما الملتقى البرلماني الثاني للجهات، فقد خصص محاوره للهياكل الإدارية وتدبير الموارد البشرية الجهوية؛ وبرمجة التنمية الجهوية؛ وتعزيز الموارد المالية الجهوية.

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers
ⴰⵔⵔⵓⵎⴰⵏ - ⴰⵙⵏⵜⵉⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

كلمة السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين

خلال الجلسة الافتتاحية لأشغال

الملتقى البرلماني الثالث للجهات

ـ الأربعاء 19 دجنبر 2018 ـ

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أفتتح أشغال هذا الملتقى البرلماني الثالث للجهات الذي ينعقد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي افتتح قبل قليل بتلاوة رسالة ملكية سامية توجيهية، ترسم خارطة الطريق وتسطر مسالك الفعل الواجب اتباعها من أجل التسريع بتفعيل ورش الجهوية المتقدمة، بغاية التجسيد الفعلي والناجع للتحول التاريخي الذي يحمله هذا الورش الدولاتي الهام.

وأود بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل المؤسسات الوطنية والترابية والفعاليات الحزبية والنقابية والمدنية والأكاديمية...، والتي تفاعلت بروح عالية من المسؤولية ولبت الدعوة للمشاركة في أشغال هذا الملتقى الذي يعتبر المناسبة السنوية المواتية لمأسسة الحوار والفكر الجماعي حول سبل تفعيل الجهوية المتقدمة والارتقاء التدريجي بآلياتها لإحداث التغيير المنشود على مستوى الحكامة ونموذج التنمية وتحقيق الديمقراطية التشاركية، عبر إتاحة الفرصة لتبادل الرأي والتقييم المعلل للمكاسب ونقاط الضعف وبلورة خلاصات مشتركة حول المخاطر وسبل التدارك ارتكازا على تأمل تشاركي موضوعي بمشاركة الفاعلين من مختلف المشارب والأطياف: برلمانيون، قطاعات حكومية، ممثلو الجماعات الترابية، المؤسسات الدستورية، هيئات الحكامة والمجتمع المدني والأكاديميون.

وهي مناسبة كذلك، لأتوجه بالشكر إلى شركاء مجلس المستشارين في تنظيم هذا الملتقى، وأخص بالذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وشركاءنا الدوليين مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كافة وسائل الإعلام التي تواكب أشغال هذا الملتقى بكل حرفية ومهنية.

حضرات السيدات والسادة،

إن الملتقى البرلماني الثالث للجهات يلتئم اليوم في ظل سياق خاص، يتسم بدخول ورش الجهوية المتقدمة مرحلة حاسمة فيما يتعلق بوضعه حيز التنفيذ على ضوء ما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة للملتقى الثاني للجهات والتي أكد فيها جلالته أنه بعد أن "تم تسطير الأهداف، وتحديد المبادئ والقواعد بوضوح، واضطلع الفاعلون بمهامهم ؛ فإن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي" الذي يشكل بالنسبة لبلادنا إصلاحا طموحا "يقتضي انخراط مختلف الفاعلين، والتزام كافة القوى الحية، والهيئات الاجتماعية، في بناء هذا الصرح الكبير، والتحلي بروح المسؤولية العالية، ومواكبة مختلف مراحله بما يلزم من التعبئة والاقناع. كما ينبغي التسلح بقدر كبير من الإصرار، ونهج سبل الحوار والتواصل، من أجل الاستثمار الأمثل للإمكانيات الهائلة التي يوفرها الإطار المؤسساتي والقانوني، والاستفادة من آثاره الايجابية." (انتهى كلام صاحب الجلالة).

لذلك، فبعد أن تناول في دورته الثانية إشكاليات تدبيرية عملية تتعلق على التوالي بموضوعات : الإدارة الجهوية والموارد البشرية الجهوية، والمالية الجهوية، وبرمجة التنمية الجهوية، يركز الملتقى البرلماني الثالث للجهات، اليوم، على ما تحقق من تطور في ثلاث مجالات ذات الارتباط، وهي: الاختصاصات، والحكامة من منظور الشراكة، والاستشارة من زاوية تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية.

وجذير بالذكر، أن الملتقى البرلماني للجهات، ومنذ انطلاقته، ارتكز على منهجية تحضير دقيقة تقوم على التقييم التشاركي للمنجزات

ورصد الصعوبات وانتظارات المجالس الجهوية في ارتباط بتنفيذ الإصلاحات ذات الصلة.

وقد تبين أن هذا التمرين كان مجديا للغاية، وذلك على ثلاثة أصعدة على الأقل:

اولا، تبين كم هي مهمة للغاية عملية رفع البيانات والمعطيات المتعلقة بالحقائق الترابية إلى المستوى المركزي، الشيء الذي يسمح بالوقوف على درجة تكيف المجالس الجهوية مع متطلبات الإصلاح الجهوي؛

ثانيا، تبين أيضا أنه بفضل الحوار المستمر والمنتظم تتحقق قفزات نوعية في المجالين التشريعي والتنظيمي وتؤتي الإصلاحات أكلها، ذلك أن القوانين والأنظمة لا تكفي لوحدها إذا لم تكن معززة بحوار ينصب على شروط وضعها حيز التنفيذ. ولا يسعنا إلا أن نعتز بمعاينة الاعتماد التدريجي للمقاربة نفسها على صعيد سير مؤسساتنا. ويندرج في هذا السياق أيضا اللجوء إلى مشروع ميثاق لمعالجة إشكالية توضيح الاختصاصات، وذلك في شكل "أرضية للالتزامات المتبادلة"، رغم أن الميثاق المذكور لا يتمتع بالقوة القانونية.

ثالثا، تبين أخيرا أن المراحل المقبلة في جدول أعمال الجهوية المتقدمة في أبعادها البشرية والتنظيمية، والجبائية على الخصوص، ستجعل لامحالة من الحوار شرطا لامحيد عنه، قبل إقرار أي مبادرة تشريعية، ذلك أن الحوار هو الذي يتيح تأمين شروط إلتقائية انتظارات وإرادات كل من الدولة والجماعات الترابية.

حضرات السيدات والسادة،

يهمني أن أشير إلى أن المواضيع الثلاثة المطروحة على جدول أعمال الملتقى البرلماني الثالث للجهات، قد شكلت أرضية لمسلسل تشاوري تمكنت من خلاله المجالس الجهوية من الإفصاح عن مواقفها إزاء الصعوبات التي تعترضها، بالنسبة لكل موضوع من الموضوعات

الثلاثة، مع التعبير عن مقترحات الحلول التي تراها كفيلة بالارتقاء بالممارسة التدبيرية على المستوى الجهوي.

هذا وقد تميزت المقاربة المنهجية المتبعة لإعداد هذه الدورة بإشراك كافة جهات المملكة بواسطة آلية الاستمارة ذات أسئلة مفتوحة لتشجيع المسؤولين على تدبير الشأن العام الجهوي على التعبير بكل حرية ومسؤولية عن وجهات نظرها والمساهمة بمقترحاتها لتطوير وتحسين مردودية عمل المجالس الجهوية.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أنه تم، في سياق انعقاد هذا الملتقى الثالث، إغناء منهجية جمع المعطيات والبيانات وتعزيزها بتنظيم لقاءات مباشرة، في شكل جلسات حوار ونقاش صريح وبناء بين مسؤولي عدد من الجهات وفريق الخبراء الذين استعان بهم مجلس المستشارين، مشكورين، لإعداد الوثائق التحضيرية لهذه الدورة.

ويهمني أيضا، أن أحيط المشاركات والمشاركين في فعاليات هذا الملتقى، ببعض الخلاصات الأولية التي أفضى إليها تحليل المعطيات والملاحظات الواردة عن مجالس الجهات بشأن المحاور الثلاثة التي تركزت عليها هذه الدورة من الملتقى البرلماني للجهات.

ذلك أنه، فيما يتعلق بإشكالية الاختصاصات، فإن كل الجهات تجمع على غياب الدقة في تحديد العديد من الاختصاصات المسندة للمجالس الجهوية، سواء تعلق الأمر بالاختصاصات الذاتية أو بالاختصاصات المشتركة أو المنقولة. وهو ما كان له تداعيات سلبية عديدة، بالنسبة لعمل المجالس الجهوية، برزت بشكل واضح في مسلسل إعداد برامج التنمية الجهوية الذي افتقد بدوره إلى الدقة والتركيز مما جعل من هذه البرامج خليطا من المشاريع والأهداف لا رابط بينها؛ كما برزت هذه التداعيات في تحول الجهات إلى ممول وداعم لإنجاز مشاريع ترابية متوسطة وصغيرة تفتقد إلى الطابع الجهوي –، وأخيرا فإن هذه التداعيات برزت بشكل واضح في ظاهرة لجوء المجالس الجهوية، بشكل مفرط أحيانا، إلى توقيع اتفاقيات

شراكة وتعاون مع أطراف عدة، الشيء الذي يطرح تساؤلات حول مدى قدرة المجالس الجهوية على تتبع تنفيذ وتقييم هذا الحجم الهائل من الاتفاقيات والتعاقدات.

وفي هذا الإطار، يتضح بأن المحاولات الجارية حاليا بين الدولة والجهات للاتفاق حول ميثاق مشترك يحدد بدقة مجالات تدخل المجالس الجهوية، يجب أن تبلغ مداها مهما كانت الصعوبات التي تكتنف هذه العملية، وذلك اعتبارا لأهميتها وطابعها المنهجي والتشاركي والتجريبي، بالنسبة لباقي الجماعات الترابية التي تعاني بدورها من إشكالية عدم دقة الاختصاصات المسندة لها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه، في ظل الاصلاحات المهمة الأخيرة التي باشرتها الحكومة عبر اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري وإصلاح وتحديث منظومة تدبير الاستثمار على الصعيد الترابي والجهوي، قد بات من اللازم على الدولة فتح ورش مراجعة القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، على ضوء الاستفادة من التجربة والممارسة الحالية، لاسيما في الجوانب المتعلقة بمسألة التحديد الدقيق للاختصاصات المنوطة بكل مستوى من مستويات تدبير الشأن العام الترابي والمحلي بالمملكة.

وفيما يتعلق بموضوع الحكامة الترابية والجهوية، بالنظر، من ناحية، إلى درجة تملك المجالس الجهوية لقواعد الحكامة الجيدة الواردة في المراسيم التطبيقية للقانون التنظيمي 111.14، ومن ناحية أخرى، إلى انتظارات مجالس الجهات إزاء اللاتمركز الإداري، فإن المعطيات تفيد بأن اللجوء إلى آلية التعاقد في صيغتها الحالية على شكل اتفاقيات قطاعية وتعدد شراكات خارج إطار منهجي ومسطري محكم، يؤدي الى تجزيئ تدخلات الدولة وتشتيت جهود وموارد الجهة، وبالتالي لا يسمح لهذه الاخيرة بأن تبرز كشريك متميز لدولة سهرت على تحقيق وحدة عمل مصالحها على المستوى المركزي والترابي.

وضمن نفس الإطار، بينت الأشغال التحضيرية للدورة الثالثة من الملتقى، مرة أخرى، الأهمية البالغة التي يكتسيها تفعيل ورش اللاتمركز الإداري لدى المجالس الجهوية للدفع بالأمام بمسلسل الجهوية المتقدمة لرسم آفاق جديدة لمسلسل الجهوية المتقدمة.

وإذا كان ينبغي أن نهنئ أنفسنا على خروج ميثاق اللاتمركز الإداري إلى الوجود، غير أنه علينا أن نؤمن بأن الميثاق لا يعدو أن يكون أكثر من إعلان عن إصلاح، تحتاج الجماعات الترابية حاليا إلى معرفة كيفية تفعيله التدريجي من قبل الحكومة.

أما فيما يخص موضوع هيكلة وتفعيل المجالس الجهوية للهيئات الاستشارية التي تنص على مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام المحلي، فإن المعطيات تفيد أن بعض هذه الهيئات الاستشارية قد استطاعت أن ترقى إلى قوة اقتراحية وقدمت بالفعل تقارير موضوعاتية، بيد أن هذا لا ينبغي أن يحجب بعض الاكراهات التي تعترضها من قبيل: عدم الاقبال على الانخراط في هاته الهيئات الاستشارية، تسجيل الغياب المتكرر لعدد من أعضائها، الشيء الذي ينعكس سلبا على عملها..

حضرات السيدات والسادة،

في ضوء ما سبق ذكره، يتضح جليا بأن ورش الجهوية المتقدمة يتطلب انخراطنا وتعبئتنا جميعا، مؤسسات وفعاليات مدنية وتنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية، وبروح عالية من المسؤولية، تكثيف وتطوير الحوار والتشاور، من أجل العمل المشترك على:

أولا، دعم المشاورات التي تم إطلاقها حول ميثاق الاختصاصات، بالحرص مُسبقا على أن تكون المصالح القطاعية المعنية قادرة – بالنسبة لكل اختصاص ذاتي ومشترك –على تشخيص وإحصاء تعهداتها في أفق متعدد السنوات، وذلك من أجل تحديد مسؤوليات كل من الدولة والجهات؛

ثانيا، إعداد إطار مرجعي للتعاقد بين الجهات والدولة بصفة خاصة (مقترح قانون)، بغاية تأمين مكانة الصدارة التي تتبؤها الجهات، كمستوى للملاءمة على مستوى برمجة السياسات والبرامج العمومية على صعيد الدولة وبين هذه الأخيرة والجماعات الترابية؛

ثالثا، التسريع بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري وتتبع الحكومة عن كتب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية المتمثلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي وتوسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم، مع الحرص على إشراك الجماعات الترابية، وبصفة خاصة المجالس الجهوية، في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمركز الإداري، بدءا بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيله؛

رابعا، تشجيع الدولة على نهج سياسة إرادية في مجال إعادة انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها بغية تعزيز الخبرات والكفاءات الإدارية والتقنية اللازمة للجهات في ميادين الخصاص الذي تعاني منه المجالس الجهوية قياسا بالأدوار المسندة إليها في مجال التنمية الترابية؛

خامسا، تعزيز مشاركة واستشارة الهيئات الاستشارية الجهوية في مختلف برامج ومشاريع الجهة وتتبعها، مع توخي الدقة في تحديد مهامها وشروط العضوية بها؛

سادسا، وعلى مستوى مجلس المستشارين، باعتباره رافعة مؤسساتية للجهوية المتقدمة، يتعين إحداث خلية، تضم مستشارين من ذوي العضوية بالمجالس الجهوية وأطر وخبراء، يسند إليها ترجمة ما يمكن ترجمته من مخرجات لهذا الملتقى إلى مبادرات تشريعية؛ كما يتعين إحداث مرصد برلماني للجهوية المتقدمة يعهد إليه بتتبع ورصد مستويات التقدم المحرزة في شتى المجالات ذات

الصلة، وإعداد تقارير دورية ترصيدا للترسانة الفكرية الداعمة للجهوية المتقدمة.
تلكم حضرات السيدات والسادة، بعض الخلاصات والقناعات التي وددت تقاسمها معكم على أمل أن يتم إغناؤها باقتراحات عملية ضمن ورشات هذا الملتقى، في أفق التجسيد الفعلي والناجع لأسس ومرامي الجهوية المتقدمة.

وشكرا على حسن الإصغاء.

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers
ⵜⵉⵖⵔⵎⵉⵜ ⵜⴰⵙⵏⵜⵉⵔⵜ ⵉⵙⵙⵏⵜⵉⵔⵏ

الملتقى البرلماني الثالث للجهات

الأرضية التأطيرية

بعد أن تناول في دورته الثانية إشكاليات تدبيرية عملية تتعلق على التوالي بموضوعات : الإدارة الجهوية والموارد البشرية الجهوية، والمالية الجهوية، وأخيرا التخطيط التنموي الجهوي، سينعقد الملتقى البرلماني الثالث للجهات في سياق يتسم بدخول ورش الجهوية المتقدمة مرحلة حاسمة فيما يتعلق بوضعه حيز التنفيذ على ضوء ما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة للملتقى الثاني للجهات والتي أكد فيها جلالته أنه بعد أن "تم تسطير الأهداف، وتحديد المبادئ والقواعد بوضوح، واضطلع الفاعلون بمهامهم ؛ فإن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي." الذي يشكل بالنسبة لبلادنا إصلاحا طموحا "يقتضي انخراط مختلف الفاعلين، والتزام كافة القوى الحية، والهيئات الاجتماعية، في بناء هذا الصرح الكبير، والتحلي بروح المسؤولية العالية، ومواكبة مختلف مراحله بما يلزم من التعبئة والاقناع. كما ينبغي التسلح بقدر كبير من الإصرار، ونهج سبل الحوار والتواصل، من أجل الاستثمار الأمثل للإمكانيات الهائلة التي يوفرها الإطار المؤسساتي والقانوني، والاستفادة من آثاره الايجابية."

ولقد بينت أشغال الملتقى البرلماني الثاني للجهات أن هذا الورش يتطلب المرور عبر فترة انتقالية في الوقت الراهن، تتم خلالها معالجة

مختلف الجوانب الإدارية والتقنية والبشرية، التي تسبق تفعيله بشكل كامل. ويمكن إيجاز المراحل الرئيسية التي تميزت بها هذه الفترة الأخيرة كما يلي:

- استكمال، خلال هذه السنة، صدور الترسانة القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون التنظيمي: 69 مرسوما تمت المصادقة عليها وصدرت بالجريدة الرسمية. وتوجد باقي النصوص القانونية المتعين المصادقة عليها في مرحلة وضع الصيغة النهائية (ويتعلق الأمر بالأنظمة الأساسية الخاصة بالمسؤولين الجهويين الخ...)
- إعداد مخططات التنمية الجهوية لعشر جهات، سمحت بإعطاء رؤية واضحة عن نشاطها وإسهامها في تنمية المجالات الترابية ببلادنا.
- الرفع من الاعتمادات المنقولة من الدولة لفائدة المجالس الجهوية، حيث بلغت ما يفوق سبع مليارات درهم سنة 2018 .

وهكذا، ففي إطار مواكبة مجلس المستشارين للجهود التي تبذلها المجالس الجهوية في إرساء دعائم الجهوية المتقدمة، فإن الملتقى الثالث سيركز اهتمامه على ما تحقق من تطور في مجالات الاختصاصات والحكامة والاستشارة.

1. بالنسبة للمحور المتعلق بالاختصاصات، وبعد انصرام ثلاث سنوات على بداية العمل بالإصلاح الجهوي، مازالت إشكالية الاختصاصات ترخي بظلالها على التنظيم الجهوي المعتمد: فالاختصاصات الذاتية، التي تعد مبدئيا مهاما جوهرية وأصيلة، غير محددة بالدقة المطلوبة، الشيء الذي يحول دون مزاولتها من قبل المجالس الجهوية. وبالمثل، فإن آليات إقدام الجهات على ممارسة الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة غير متاحة وواضحة بما فيه الكفاية. أما الاختصاصات المنقولة فلم

تسجل بعد أية مبادرة في اتجاه تفعيل المقتضيات القانونية التي تتيح للدولة التنازل لفائدة الجهات على جزء من اختصاصاتها. إن هذه الوضعية الغامضة التي تواجهها الجهات بخصوص إشكالية الاختصاصات تدفع في اتجاه اختيار هذا الموضوع كمحور أساسي للدراسة والتفكير وتبادل الرأي واقتراح الحلول التي تسمح بتجاوز الصعوبات الحالية.

2. أما بالنسبة للشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية، فالمراد من طرح هذا الموضوع هو الوقوف على مدى التزام الجهات باحترام مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة في سيرها وعلاقاتها بمحيطها، ومدى مساهمة ذلك في تحقيق شراكات ناجعة ومفيدة لساكنة الجهات المعنية. وهو موضوع مفتوح له أبعاد متعددة وملموسة، قابل للمقارنة والتقييم الكمي والكيفي.
3. وأخيرا بالنسبة للديمقراطية التشاركية وإشكالية تفعيل الهيئات الاستشارية على المستوى الجهوي، فيروم هذا الموضوع الوقوف على جهود المجالس الجهوية لأجل تبني مقاربة تشاركية حقيقية، وذلك من خلال إقبالها على تفعيل الهيئات الاستشارية المنصوص عنها في الباب الرابع من القسم الثالث من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات. وهو موضوع يمتاز بكونه محدد ويندرج في سياق مرحلة استكمال تثبيت أسس الجهوية المتقدمة في البلاد، وهو أيضا قابل للمقارنة والتقييم الأفقي فيما بين الجهات.

في ضوء ما سبق، يهدف هذا الملتقى إلى الاستشراف الجماعي لأجوبة وحلول عملية للأسئلة ذات الصلة التالية:

- هل يمكننا اليوم وبمناسبة انتصاف ولاية المجالس الجهوية، الحديث عن حكامة جهوية في ممارسة المجالس الجهوية

لاختصاصاتها وفي اعتمادها المقاربة التشاركية لتدبير الشأن الجهوي؟

- هل الاختصاصات الجديدة الممنوحة للجهة في إطار القانون التنظيمي 111.14 تسمح بإقرار مبدأ التدبير الحر الذي يخولها سلطة التداول بكيفية ديمقراطية، وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها؟
- هل الإمكانيات المالية الجهوية الجديدة قادرة على تعزيز مكانة الجهة كفاعل في التنمية الترابية والاندماج المجالي؟
- ما مدى نجاعة الإمكانات المتاحة التي أقرها المشرع للمجالس الجهوية المنتخبة في خلق مرافق عامة (مثل وكالة تنمية الجهة) للنهوض بالرهانات التنموية والاجتماعية بالجهة؟
- ما هي أهم نتائج تفعيل المقتضيات المتعلقة بعلاقات التعاون والشراكة الجهوية وإلى أي حد ساهمت هذه المقتضيات في خلق انفتاح جهوي فعال وذي مردودية؟

تلك بعض التساؤلات التي يهدف هذا الملتقى إلى الاستشراف الجماعي لأجوبة وحلول عملية لها، وذلك في ثلاث ورشات متزامنة:

الورشة الأولى حول "الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة"؛

الورشة الثانية حول "الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية"؛

الورشة الثالثة حول "الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية".

التقرير التركيبي

في إطار فعاليات الملتقى البرلماني للجهات في نسخته الثالثة المنعقد تحت الرعاية الملكية السامية يوم الأربعاء 19 دجنبر 2018، استمع الحاضرون بعناية واهتمام لما جاء في الرسالة الملكية السامية التي ألقاها المستشار الملكي السيد عبد اللطيف المنوني، من توجيهات وأفكار نيرة تهدف إلى تطوير ودعم البناء المؤسساتي الجهوي بالمملكة. وشكل مضمون هذه الرسالة أرضية مرجعية تفاعل معها المشاركات والمشاركون في أشغال الورشات المنظمة في إطار هذا الملتقى.

كما تتبع الحاضرون كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين التي ركز فيها على أهمية الحوار كمنهج أساسي لتطوير العمل الجهوي في بلادنا، مذكرا بأن الموضوعات التي تم اختيارها لهذا الملتقى الثالث مستلهمة من الرسالة الملكية الموجهة للملتقى البرلماني الثاني للجهات، ومقترحا لمجموعة من الأفكار التي يرى بأنها جديرة بأن تعرض على أنظار المشاركين في هذا الملتقى.

وتميزت الجلسة الافتتاحية كذلك بتدخلات هامة للغاية قدمها كل من السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والسيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان والسيد رئيس جمعية رؤساء المجالس الجهوية، والسيد رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات.

بعد ذلك، توزع المشاركون على الورشات الثلاث المبرمجة في إطار هذا الملتقى، ويتعلق الأمر بورشة الاختصاصات الجهوية وورشة الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية وورشة الديمقراطية التشاركية.

ولقد تميزت أشغال هذه الورشات بنقاشات مستفيضة وايجابية تخللتها اقتراحات عملية نابعة من الواقع الجهوي تقدم بها بعض رؤساء الجهات ومستشارين جهويين وممثلي الهيئات الاستشارية والادارات المركزية وباحثين وفعاليات من المجتمع المدني.

وبالنظر للتداخل الحاصل ما بين موضوعات الورشات فإنه سيتم إدراج الخلاصات والتوصيات بشكل تركيبي عبر المحاور التالية:

I – حول مواصلة الحوار :

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- **مواصلة وتحسين شروط الإعداد لهذا الملتقى المنتظم، بشراكة مع جمعية جهات المغرب ومصالح الدولة على الخصوص، لاسيما حول القضايا الراهنة التي تشغل بال الطرفين وتستلزم عرضها على طاولة النقاش والتشاور والحوار.**

- **العمل على إعداد الدورة القادمة، بالاستناد إلى تعبئة قوية من جانب مجموعة المستشارين الممثلين للمجالس الجهوية، في إطار لقاءات وجلسات عمل موضوعاتية تتم بتنسيق مع المصالح المركزية للدولة ورؤساء المجالس الجهوية.**

- **العمل على إحداث مرصد برلماني لتتبع الشأن الجهوي.**

II – حول تدقيق الاختصاصات و عقلنة التعاقد :

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- **مواصلة المشاورات التي تم إطلاقها حول ميثاق الاختصاصات، بالحرص مُسبقا على أن تكون المصالح القطاعية المعنية قادرة – بالنسبة لكل اختصاص ذاتي ومشترك –على تشخيص وإحصاء تعهداتها في أفق متعدد السنوات، وذلك من أجل تحديد مسؤوليات كل من الدولة والجهات.**

- **وضع اطار تنظيمي يحدد كيفيات ممارسة الاختصاصات المشتركة بين الجهات والقطاعات الحكومية او المؤسسات العمومية المعنية، ويبين بوضوح، على الخصوص، آليات تفعيل مقتضيات المادة 141 من الدستور التي تشدد على وجوب تحويل الدولة للموارد المطابقة للاختصاصات التي تشرك الجهات في مزاولتها.**

- **العمل على عقلنة مسلسل التعاقد، وذلك بفتح نقاش حقيقي حول أسس التعاقد بين الدولة والجهات، من أجل ضبط التضخم الحاصل في المجال الاتفاقي والوصول إلى وضع إطار مرجعي مشترك، كفيل بإعطاء مضمون**

حقيقي لمفهوم الشراكة بين الجهات والدولة وبينها وبين باقي الشركاء، وبتحديد مجال التعاقد ونطاقه بوضوح وإبراز كيفيات وشروط إعداد اتفاقيات الشراكة والتشاور حول طرق تفعيلها وتتبع تنفيذها وتقييمها.

●الحرص على إعداد الإطار المرجعي في ميدان التعاقد بين الجهات والدولة بصفة خاصة، بناء المقتضيات المنتظرة في مجال اللاتمركز الإداري، وذلك وصولا إلى تأمين مكانة الصدارة التي تتبؤها الجهات، كمستوى للملاءمة في إطار برمجة السياسات والبرامج العمومية على صعيد الدولة وبين هذه الأخيرة والجماعات الترابية.

- إضفاء صبغة القانون على ميثاق تحديد و تفعيل الاختصاصات.

III– حول اللاتمركز الإداري:

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

● التسريع بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري وتتبع الحكومة عن كتب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية المتمثلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي و توسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم.

● العمل على إشراك الجماعات الترابية، وبصفة خاصة المجالس الجهوية، في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمركز الإداري، بدءا بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيل الإصلاح المذكور.

IV- تحسين الحكامة:

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

●نهج الدولة لسياسة إرادية في مجال إعادة انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها بغية تعزيز الخبرات والكفاءات الإدارية والتقنية اللازمة للجهات في ميادين الخصاص الذي تعاني منه المجالس الجهوية قياسا للأدوار المسندة إليها في مجال التنمية الترابية.

●العمـل عـلى إصـدار القـانون بمثابـة النظـام الاسـاسي لمـوظفي الجماعـات الترابية، المنصوص عليه في المادة 127 من القانون التنظيمي للجهات، على أن يستلهم قواعده ومبادئه من الانظمة الاساسية الخاصة بموظفي مجلس النـواب ومجلـس المستشـارين، وذلـك مراعـاة لخصوصـية الادارة الجهويـة العاملة تحت امرة هيئة منتخبة، علما بأن نجاح الجهوية المتقدمة يتوقف، غلى حد كبير، على نجاعة الادارة و كفاءة ومردودية مواردها البشرية.

● تعـديل المرسـوم رقـم 2.13.422 المتعلـق بالوضـع رهـن الاشـارة ليشـمل امكانية الوضع رهن الاشارة للموظفين والمستخدمين من الادارات العمومية والمؤسسـات العموميـة للجماعـات الترابيـة وعـلى رأسـها الجهـات، اعتبـارا أن المرسوم المذكور لا يتيح هذه الامكانية حاليا. وخاصة مع الصدور المرتقب لقانون الوظيفة الترابية.

- **تفـويض الاختصـاص بالتأشـير، المنصـوص عليـه في المـادة 115 مـن القانون التنظيمي، ولو جزئيا، لولاة الجهات بهدف التسريـع من وتيرة تنفيذ مقررات مجالس الجهات والقرارات التنظيمية لرؤسائها.**
- **وضـع برنـامج لتكـوين المصـالح الإداريـة التابعـة للجهـات عـلى مبـادئ الحكامة الجيدة؛**
- **تعبئة المصالح اللاممركزة للدولة بمشاركة الغرف الجهوية للحسابات لدعم القدرات التدبيرية للجهات في تملك أدوات ومساطر وقواعد الحكامة الجيدة في أبعادها الحقوقية المالية والتنظيمية.**
- **المطالبة بإعادة النظر في معايير توزيـع الاعتمادات على الجهات**
- **ضرورة اشراك المؤسسات العمومية في تطوير التجربة الجهوية الحالية**
- **ضرورة تحقيـق الانسـجام والتكامـل بـين بـرامج التنميـة الجهويـة مـع المخططـات القطاعيـة والاسـتراتيجيات المعتمـدة عـلى المسـتوى الـوطني و المجالي؛**
- **تدقيق المساطر التنظيمية كحافز مهم لتحقيق الحكامة الجهوية؛**
- **●اشراك القطاع الخاص في احداث شركات التنمية الجهوية؛**

- توسيع مجال الشراكة التقليدية بين القطاعين العام والخاص ليشمل الجماعات الترابية؛
- تعزيز الشراكة مع الغرف المهنية التي يتوجب تقوية دورها واعطائها صبغة عملية لتحفيز النشاط الاقتصادي والارتقاء بالاقتصاد الترابي؛
- تدقيق وتوحيد مفهوم الحكامة عبر وضع دلائل مرجعية؛
- التأكيد على إعداد قانون إطار لتقييم السياسات الترابية؛
- التأكيد على إشاعة روح وجو الثقة بين مختلف الفاعلين عبر إجراءات جدية للإقلاع بمفهوم الجهوية وعبر انخراط جماعي بنفس السرعة والوتيرة.

V -حول تثمين ودعم الهيئات الاستشارية :

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

- قيام الأطراف المعنية المتمثلة في الجهات والدولة بحملة تحسيسية بأهمية الهيئات الاستشارية وتشجيع الفئات المجتمعية المستهدفة بالانخراط فيها وتقديم الدعم والاستشارة للمجالس الجهوية التي مازالت تتردد في إحداثها وذلك بمصاحبتها في مسلسل تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بهذه الهيئات.

- اعتماد التكنولوجية الرقمية – ولو بشكل تجريبي - لتسهيل مأمورية ومهام الهيئات الاستشارية، وبناء منظومة معلوماتية تمكن من السرعة والدقة في ابداء الرأي حول القضايا المعروضة بشكل الكتروني، وتعزيز مشاركة واستشارة هاته الهيئات في مختلف برامج ومشاريع الجهة وتتبعها، مع العمل على تعزيز قدرات اعضاء هذه الهيئات الاستشارية في هذا الميدان من خلال دورات تكوينية متخصصة.

- توخي الدقة في تحديد مهام هذه الهيئات و العمل على وضع بعض الشروط للعضوية في هذه الهيئات على غرار الشروط الموضوعة للجمعيات في مجال

تقديم العرائض مع التشديد على الطابع التطوعي للمهام المسندة لهذه الهيئات.

- **تنظيم لقاء دولي للاطلاع على التجارب والممارسات الفضلى في مجال إشراكا لمجتمع المدني في مواكبة وتملك الرهانات المرتبطة بالجهوية، لابتكار آليات جديدة للتواصل للتفعيل الأنجع لمبادئ وميكانيزمات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والجهوي.**

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement - Chambre des Conseillers

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الملتقى البرلماني الثالث للجهات

الأربعاء 19 دجنبر 2018
مقر مجلس المستشارين

WESTMINSTER FOUNDATION FOR DEMOCRACY

Konrad Adenauer Stiftung

السيد عبد اللطيف المنوني
مستشار جلالة الملك
السيد حكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

السيد حكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

السيد حكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

السيد حكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

السيد حكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

السادة ممثلي الوزارات